الفصـــل الأول :
المضامين النظرية المفاهمية للنزاعات الحدودية

الفصل الأول : المضامين النظرية المفاهمية للنزاعات الحدودية

المبحث الأول : ماهية النزاعات الحدودية

المطلب الأول : مفهوم النزاعات الحدودية الدولية البرية

المطلب الثاني : الفرق بين النزاع الحدودي والنزاع الإقليمي

المبحث الثاني : الخلفية الواقعية لتصنيف النزعات الحدودية الدولية

المطلب الأول : أقسام النزاعات الحدود الدولية البرية

المطلب الثاني : أسباب النزاعات الحدود الدولية البرية

يزخر حقل النزاعات الدولية بالعديد من المصطلحات التي تصف الحالات النزاعية في العلاقات الدولية، إذ نجد بعض الباحثين يستعملون مثلا مصطلح "النزاع" لوصف ظاهرة نزاعية معينة، في حين يصف البعض الآخر الظاهرة نفسها بالأزمة أو الحرب أو التوتر، حيث تنفرد ظاهرة النزاع عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة ديناميكية متناهية التعقيد، نظرا لتعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها وأنواعها .

تعد النزعات الحدودية أكثر تعقيدا بين الدول من خلال الرغبة في التحرر وتعين المسار الصحيح للحدود أو توسيع السيطرة الإقليمية نتيجة ظهور موارد طبيعية والتي تنجر عنها الاشتباك المسلح بهدف الحصول علي مكاسب إقليمية أو اقتصادية قد تخلف خسائر مادية وبشرية .

وسنعرض في هذا الفصل المضامين النظرية المفاهمية للنزاعات الحدودية والمقسم إلى مبحثين يندرج تحتى كل منهما مطلبين كالأتي:

المبحث الأول : ماهية النزاعات الحدودية

المبحث الثاني : الخلفية الواقعية لتصنيف النزعات الحدودية

المبحث الأول : ماهية النزعات الحدودية

نظرا لأهمية الإقليم بالنسبة للدول تكثر الخلافات فيما بينها حول وضع الفواصل بين أقاليمها ، فمعظم دول العالم تعاني من هذه المشكلة وجل الدول العربية تقريبا ، إما تتنازع مع بعضها البعض حول الحدود و إما تتنازع مع دول الجوار غير العربية حول ذات السبب.

كما أن النزاعات الحدودية في تصاعد بين وقت وآخر بسبب الرغبة في التحرر من مخلفات الاستعمار وبسبب ظهور الثروات البترولية أو المعدنية في مناطق الحدود والرغبة في الاستيلاء عليها من طرف الدول التي تشكك في سلامة معاهدات الحدود.

وإنه لمن الضروري لشرح هذا الموضوع يتم تحديد مفهوم النزاعات الحدودية وضبطها ومن ثم التفرقة بينها وبين النزاع الإقليمي كما سيأتي بيانه .

المطلب الأول : مفهوم النزعات الحدودية البرية

يشير مصطلح نزاع الحدودي في أدبيات العلاقات الدولية وفي فقه القانون الدولي بصفة عامة إلى ذلك الخلاف الذي ينشب بين دولتين أو أكثر بشأن تحديد المسار الصحيح لخط الحدود المشترك وذلك في ضوء السند أو الصك القانوني الذي تم بموجبه تعيين هذا الخط ، والذي يمكن أن يكون السند أو ذلك الصك القانوني– اتفاقا دوليا أو قرار صادر عن منظمة دولية ، ويؤدي هذا التعريف أن مطالب الأطراف المتنازعة تكون في الغالب مقصورة على التمسك بتصحيح مسار خط الحدود المطعون في صحته[1].

وقد عرف بعض القانونيين النزعات على تحديد الحدود بأنها : الخلاف الذي يثور بين دولتين أو أكثر إما بسبب الرغبة في التوسع و إما بسبب ظهور موارد معدنية ونفطية . كما يقصد بها أيضا الخلافات

[1] محمد حسن العيدروس ،**الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية** . مصر: دار الكتاب الحديث،2008،ص23.

التي تحدث بين الدول المتجاورة بشأن الحدود المشتركة بينها ، أو بشأن تعيين المسار الصحيح لخط الحدود بين بلدين جارين.

فمن خلال تحليل هذه التعريفات يكون تعريف النزاع الحدودي مركب من العناصر التالية :

- موضوع النزاع ينصب حول إقليم بري.
- النزاع الحدودي يثور بين دول متجاورة حول المسار الصحيح لخط الحدود، أو حول إقليم مستقل عنها.
- النزاع الحدودي يقوم غالبا بسبب الرغبة في التوسع ، أو بسبب ظهور موارد معدنية أو نفطية.

ولهذه التعريفات عدة مآخذ في مقدمتها أنها تجعل من نزعات الحدود مجرد خلافات تحدث بين الدول المتجاورة بشأن تعيين الحدود المشتركة بينها . وبالتالي فلا تختلف من حيث طبيعتها عن غيرها من النزاعات الدولية .

ويؤكد هذا التعريف في بعض الاتفاقيات الحدودية منها الاتفاقية الموقعة بين ألمانيا وتركيا في عام 1928 والاتفاقية الموقعة بين الدانمارك ويوغسلافيا في عام 1935 ، حيث عرفتها بأنها : النزاعات التي يختلف الأطراف المتنازعة فيها على مسألة قانونية . وتأييد هذا التعريف من قبل فقهاء المذهب الموضوعي في القانون الدولي كالأستاذين كلسن وكنز اللذين يعتبران أي نزاع بين الدول هو نزاع قانوني طالما أنه يتعلق بإحدى قواعد القانون الدولي .[1]

ويتضح من هذا المعنى أن النزعات الحدودية تعتبر اختزال معتاد يقصد به ادعاءات بشأن توسيع السيطرة الإقليمية بسبب ظهور موارد معدنية أو نفطية أو تلك الخلافات التي تثور حول تعيين المسار

[1] عمر سعد الله ، **المطول في القانون الدولي للحدود** ،(د .ط)، الجزء الثاني . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010 . ص ص : 195. 196.

الصحيح للخط الفاصل للحدود بين الدول المتجاورة بشأن تعيين الحدود الفاصلة لأقاليمها.و إن ما يميز هذا النوع من النزعات أنه ذو طبيعة إقليمية كونها تتعلق بإقليم دول متجاورة ، فهي تؤسس على الحدود ادعاءات متعارضة بينها حول حقوق كل منها على جزء من المناطق الحدودية .

والنازعات الحدودية لها عدة صور من حيث الواقع ، فقد تأخذ صورة نزاع منح السيادة المترتبة عن الحدود أو نزاع حول تحديد الحدود وتخطيطها أو منازعات بشأن حدود غير معترف بها ، أو نزاع بشأن تعيين الحدود على الطبيعة والتي سيتم التعرض لها لاحقا في هذه الذارسة.[1]

كما يتضح أن هذه النزاعات تفترض وجود مجموعة من العناصر تتمثل فيما يأتي :

* أنها تعبر عن خلافات حول سندات تعيين الحدود حيث تنصب على تعيين حدود الإقليم قبل إبرام معاهدة أو سند قانوني أو يعد إبرام اتفاق في هذا المجال . وبعبارة أخرى ، إنها تنشأ حول مسألة سندات تعيين الحدود على منطقة جغرافية تابعة لهذه الدولة أو تلك . وهذا بخلاف منح السيادة على الأقاليم التي تخص منح السيادة على منطقة جغرافية بأكملها، وبعبارة أخرى فهي تمثل خلافات بين الدول حول تعيين الحدود القانونية بالنسبة لبعض المواقع.[2]

* أن أشخاصها دول يتهم بعضها البعض الأخر بانتهاك حرمة الحدود فتوصيف النزاع بأنه حقا نزاع حدودي يشترط أن يتم بين أشخـاص القانون الدولـــي حول مسألة من مسائل القانون أو الواقع ، الأمر الذي يجعـل النزاع ذو طابع دولي ، ويبعد النزعات بين الدول والأشخاص الطبيعيين من دائرة هذا النزاع ، والأمر نفسه

[1] جمال عبد الناصر مانع ، **القانون الدولي العام. الجزائر**: دار العلوم ، 2005،ص ص : 387.388 .

[2] عمر سعد الله ، **القانون الدولي للحدود (الأسس والتطبيقات)** ، الطبعة 1 الجزء 2 .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ،ص80 .

بالنسبة للمنظمات الدولية ولحركات التحرر نظرا لعدم إمكانية حيازتهم للإقليم .

وقد حددت محكمة العدل الدولية الدائمة النزعات الدولية كصفة في حكمها في 3 أوت سنة 1924 عندما قررت أن النزاع الدولي ، هو الاختلاف حول نقطة في القانون أو في الواقع ، وهو اختلاف في وجهات النظر القانونية أو في المصالح بين شخصين ، ويمكن أن نضيف إليها الخلاف حول طبيعة أو تفسير سندات الحدود الدولية .[1]

* أن يكون موضوع النزاع متعلقا بمسألة من الواقع أو بوقائع معينة ، إذ أن مجرد الاختلاف في وجهات نظر الدول المعنية بشأن مسائل خاصة بالحدود قد لا يرقى بالضرورة إلى مرتبة النزاع الدولي في مفهومه القانوني الدقيق ، وبالتالي أن يبرز هذا النوع أو يتم التعبير عنه في نطاق العلاقات المتبادلة فيما بين الدول المعنية ، من خلال إظهارها في صورة ادعاء أو احتجاج حول موضوع خط الحدود من قبل العضو المؤهل لتمثيل الدولة على المستوى الدولي ، ويفصح عن الادعاء والاحتجاج في شكل تبادل المذكرا ت الدبلوماسية ، أو رفع الأمر أمام محكمة العدل الدولية ، أو أثارته أمام مؤتمر دبلوماسي ، أو خلال دورة انعقاد جهاز في منظمة دولية[2].

و بعبارة أخرى فإنها تنشأ عن مقابلة الادعاء أو الاحتجاج بالرفض من قبل أحدالأطراف ، كأن تنكر الدولة أو الدول الضحية للادعاء بوجود خط حدود تاريخي في منطقة ما.

* أن موضوعهـا هو سيادة الدولة على الإقليم أو جزء منه ، حيث يكون هناك تطابق دقيـق بين مسـاحة

[1] عمر سعد الله ، **الحدود الدولية (النظرية والتطبيق)** .الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2007،ص ص :182.181.

[2] محمد حسن العيدروس ، مرجع سابق ، ص20 .

محدودة من الأرض وطبيعة الخلاف المتمثل في ادعاء دولة ما بأن دولة أخرى خالفت التزاماتها الدولية، أو أتت عملا يهدد السلم و الأمن الدوليين ، لذلك يقال أن لهذه النزعات طابعها الإقليمي ، لأن مختلف النزعات الحدودية تتعلق بإقليم أو جزء معين منه واقع بين دول متجاورة فهو يقوم على وجود ادعاءات متعارضة بين دول إقليمية ، حول حقوق كل منهما على بعض المناطق الحدودية، وحول تفسير سندات الحق الخاص بشأن الحدود المشتركة .

أما طابعها السياسي فيبدو من كون الدول المعنية بالنزاع تلجأ إلى الوسائل السياسية في ادعاءاتها ، مما يؤدي إلى حرمان الطرف الآخر من ضمانة هامة وهي الاستناد إلى قواعد القانون ، ويخل بحق كل طرف في التمسك بالحقوق التي يقررها له القانون الدولي .

* أنها تنشأ عن مقابلة الادعاء والاحتجاج بالرفض من قبل أحد الأطراف ، كأن تنكر الدولة أو الدول الضحية للادعاء باعتداء الدولة أو الدول المجاورة لحدودها البرية .

* أنها تتعلق بمساحة محدودة من الأرض ، بمعنى أن النزاع لا ينصب على الكتلة الإقليمية الإجمالية للدول ، إضافة إلى تطابق موضوع النزاع الذي هو الإقليم أو جزء منه مع طبيعة الخلاف المتمثل في ادعاء دولة أخرى خالفت التزاماتها الدولية ، أو أتت عملا يهدد استقرار السلم والأمن الدوليين .

لذلك تبدو النزاعات الحدودية أنها منطوية على بعض الخصائص ، وأنها خلافات دولية كصفة ، وارتباطها بادعاء دولة حول جزء من إقليم مجاور كصفة أخرى[1] .

ومهما يكن فإن النزعات الحدودية ذات طابع قانوني لأنها لا تخرج عن تعريف محكمة العدل الدولية للنزاع الذي اعتبرته خلافا بين وجهات نظر قانونية برزت وتشكلت قبل النظر فيها من قبل المحكمة .

[1] عمر سعد الله ، **الحدود الدولية (النظرية والتطبيق)** ، مرجع سابق. ص 82.

ويعكس طابعه القانوني من خلال أن موضوع الخلاف ، هو كون الحدود الدولية عبارة عن خط يبين أين تنتهي سيادة الدولة وأين تبدأ سيادة دولة أخرى ، ويثور النزاع بين دول متجاورة بغرض توسيع السيطرة الإقليمية أو بسبب ظهور موارد معدنية أو نفطية ، أو بسبب عدم وضع الخط الفاصل للحدود البرية [1]

المطلب الثاني : الفرق بين النزاع الحدودي والنزاع الإقليمي

1/النزاع الإقليمي : هو خلاف على امتلاك السيطرة على الأراضي بين دولتين أو أكثر والغالب يكون الخلاف على ملكية الأرض كثيرا ما ترتبط هذه النزاعات بوفرة الموارد الطبيعية مثل الأنهار والأراضي الزراعية الخصبة والموارد المعدنية أو النفط ويمكن أن يكون النزعة القومية والثقافية والدينية والعرقية مساندة لها.

2/ أما النزاع الحدودي : يقصد به الخلاف حول المسار الصحيح لخط الحدود ومن سماته أن جوهر النزاع هو حول تفسير سند تحديد الحدود (معاهدة أو قرار التحكيم) .

من خلال هذين التعريفين يتم التوصل إلى أن التفرقة بين النزاعين تتمثل فيما يلي :

أولا : أوجه التشابه :

النزاع الحدودي ينصب موضوعه على خلاف حول المسار الصحيح لخط الحدود الفاصل بين دولتين متجاورتين ، أما النزاع الإقليمي فانه ينصب حول إقليم مستقل لا يجاور أي من الدولتين ، حيث أنه كثيرا ما يحدث نوع من اللبس أو التداخل لدى بعض الفقهاء بين النزاع الحدودي بمفهومه القانوني الدقيق وبين النزاع الإقليمي . والحق أن هذا اللبس بين الاصطلاحين إنما يجد تفسيره فيما درج عليه البعض من النظر إلى مفهومي الحدود بمعنى" Boundaries "والحدود بمعنى " Frontiers" باعتبارهما مترادفين ، وذلك على خلاف الحقيقة .[2]

[1] عمر سعد الله ، **القانون الدولي للحدود (الأسس والتطبيقات)** ، مرجع سابق ، ص 184 .

[2] محمد حسن العيدروس. مرجع سابق،ص 25.

ويرى بعض فقهاء القانون الدولي أن معالم التفرقة بين منازعات الحدود والمنازعات الإقليمية قد تختلط وتنطمس في حالة نشوب نزاع بين دولتين متجاورتين ، ففي هذه الحالة تتداخل خصائص منازعات الحدود وخصائص المنازعات الإقليمية إلى حد يصعب معه تصنيف النزاع كنزاع حدود أو نزاع إقليمي.

وذلك لأن المطالبة بخط حدود معين هي في واقع الأمر مطالبة بالإقليم الذي يضمه هذا الخط ، كما أن ادعاء السيادة على إقليم ما يستلزم تحديد نطاق الإقليم محل الادعاء.[1]

ثانيا : أوجه الاختلاف بين النزاعين :

لكن رغم تشابه خصائص منازعات الحدود وخصائص المنازعات الإقليمية ، إلا أن هناك فرق بينهما حيث أن النزاع الإقليمي تنشأ بسبب ادعاءات سيادة متعارضة على إقليم ما ، مبنية على أدلة متضاربة ، والفصل فيه يقتضي المقارنة بين هذه الادعاءات وترجيح أقواها حجة ، في حين أن نزاعات الحدود ترتكز بشكل أساسي حول المسار الصحيح لخط الحدود الذي يفصل الدولتين المتنازعتين ، هذا و من الناحية الجغرافية ، فنزاعات الحدود تنشأ بين الدول المتجاورة جغرافيا [2] ، أما النزاعات الإقليمية تنصب على كيانات جغرافية مستقلة عن النطاق الإقليمي للدول المتنازعة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة نزاعات مركبة في ذاتها ، أي تتضمن نزاعين اثنين في أن واحد ، الأول يدور حول منح السيادة الإقليمية والثاني حول تحديد الحدود بين الدولتين كما هو الحال بالنسبة للنزاع *اليمني الارتري.

---

[1] فيصل عبد الرحمان علي طه ، **القانون الدولي و منازعات الحدود**. مصر: دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع ، 1999. ص ص :173. 174.

[2] محمد حسن العيدروس ، مرجع سابق ، ص 26.

* **النزاع اليمني الاريتري** : هو نزاع وقع بين اليمن واريتريا على جزيرة حنيش في البحر الأحمر ، استمر القتال فيها من 15ديسمبر1995 الى 17ديسمبر 1995 .وفي سنة 1998 أعلنت لجنة التحكيم الدائمة ، أن أرخبيل حنيش ينتمي لليمن.

كما قد يكون النزاع مركبا في بدايته ويشمل نزاعين ، أحدهما حول الحدود الإقليمية والثاني حول السيادة الإقليمية ، ثم ينفصلان فيتم التركيز على أحدهما دون الآخر في أحد مراحل النزاع .

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن التمييز بين النزاع الحدودي والإقليمي تبعا لما يلي :

- النزاع الإقليمي يثور بسبب ادعاءات متعارضة على إقليم ما ، بينما النزاع الحدودي يثور بشأن المسار الصحيح لخط الحدود .
- النزاع الإقليمي يقتضي المقارنة بين أدلة كل طرف وترجيح أقوى حجة بينهما ، بينما نزاعات الحدود يقتضي تفسير اتفاق أو سند قانوني تم بموجبه تحديد الحدود المتنازع عليها .
- النزاع الإقليمي ينصب على إقليم مستقل جغرافيا عن أقاليم الدول المتنازعة ، بخلاف النزاع الحدودي
- النزاع الإقليمي يرفض فيه كل طرف التسليم بأي حقوق للطرف الأخر ، بخلاف النزاع الحدودي .[1]

[1] فيصل عبد الرحمان علي طه ، مرجع سابق، ص 174.

المبحث الثاني: الخلفية الواقعية لتصنيف النزعات الحدودية الدولية

إن النزعات الحدودية الدولية ظاهرة تعود إلي ظهور الدولة القومية فلقد اختلفت النزعات الحدودية وتعددت أسبابها، كما أن النزاعات التي تكون سببها الحدود تحتاج بدورها إلى فهم أكبر من حيث الطبيعة والجغرافيا ، هذا ما يساعدنا على التعرف على أسباب ودوافع نشوء النزاعات والصراعات، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هدا المبحث والدي سنسلط الضوء علي أقسام وأسباب النزاعات الحدودية الدولية.

المطلب الأول : أقسام النزاعات الحدودية الدولية البرية.

تعد النزاعات الحدودية واحده من أهم النزاعات التي شهدها المجتمع الدولي ، أدت إلى مقتل ملايين البشر و أزالت دول وإمبراطوريات ورسمت حدود جديدة بعض الدول .

ويمكن إجمال أنواع النزاعات الحدودية التي تنشا في الحياة الدولية المعاصرة إلى :

1/ نزاعات بشان الحدود غير المعترف بها :

سواء تم الاتفاق عليها بين الدول أو لم يتم الاتفاق حولها بواسطة اتفاقيه أو معاهده دوليه .[1]

نلاحظ أن هذا النوع من النزاعات ، كان نتيجة لتدخل الدول الاستعمارية في رسم كثير من حدود الدولة المستعمرة في ما بينها دون مراعاة مصالح الشعوب المستعمرة ، وكثيرا من الحدود في القارة الإفريقية و القارة الأمريكية الجنوبية ثم ترسيمها على هذا النمط ، الأمر الذي أدى إلى نشوء نزاعات ظلت قائمه إلى وقت قريب من الاتفاقية البريطانية العثمانية التي بموجبها تم ترسيم الحدود الشرقية للمحميات الشرقية و الغربية في

[1] محمد حسن العيدروس. مرجع سابق،ص 30

شبه الجزيرة العربية في 29 يوليو 1913 حيث كان الهدف من هذه الاتفاقية هو فصل مناطق النفوذ البريطاني عن مناطق النفوذ العثماني وهو ما يسمى الخط الأزرق .

2/ نزاعات حول تعيين الحدود :

ينشا هذا النوع أثناء قيام الدولة المتجاورة بتعيين الحدود المشتركة في ما بينها ويكون النزاع أثناء التعيين منصب على أجزاء صغيره من إقليم الدولة وليس منطقه جغرافيه مستقلة بذاتها .

وهناك وسائل معينه لتعيين الحدود من بينها لتبقيه المعاهدات الثنائية ، وكذلك تحديد اللجان المشتركة التي تقدم من خلالها ادعاءات كل الطرفين فيها والأدلة التي تستند إليها كل الدول لتعيين خط الحدود .

3/ نزاعات حول ترسيم الحدود :

وهذا النوع من النزاعات تثور بخصوص ترسيم الحدود على الطبيعة على الرغم من اتفاق الإطراف على الحدود وفقا لما هو منصوص عليه في السند القانوني المنشئ للحدود ليس محل الخلاف في هذا النوع من المنازعات , ولكن الخلال يتعلق بوضع نصوص بنود هذا السند موضوع التنفيذ أي عند ترسيم الحدود على الطبيعة، ويرجع هذا النوع من المنازعات لعده أسباب منها مثلا :

قيام خط الحدود على أسس تعريفيه غير دقيقه على الأرض مراد وضع الحدود عليه التباعد الزمني بين عمليه تعيين الحدود وترسيمها ومن أمثله هذا النوع من المنازعات النزاع بين* كمبوديا وتايلاند حول منطقه المعبد وكذلك بين *شيلي و الأرجنتين حول جبال الانديز ونجد أيضا الجزائر و المغرب حول منطقه تندوف وبشار ، لدالك تحظى مرحله التخطيط للحدود بأهمية كبرى تتوافق مع دورا في حل النزاعات الحدودية ، وتتم هذه المرحلة من قبل لجنه مشتركه من الأطراف أو الدول ذات الشأن ويتم الاستعانة بالخبراء في مجال تحديد الحدود بالإضافة إلى عسكريين والسياسيين، كما يتم الاستعانة بالخبراء في مجال رسم الخرائط بل انه يمكن الاستعانة بالأقمار الصناعية لتصوير المناطق المختلفة حولها التي يراد تخطيطها .[1]

---

[1] محمد حسن العيدروس ، المرجع السابق ،ص 32.

***نزاع كمبوديا وتايلاند** : بدا النزاع الحدودي الكمبودي التايلاندي مند رسم القوات الفرنسية الحدود سنة 1904والدي تعدى القرن، حيث يدور النزاع حول معبد برياه فيهير في شمال كمبوديا ومنطقة Kantharalak في مقاطعة سيساكيت بشمال شرق تايلاند الدي يعود إلى القرن الحادي عشر .

***النزاع التشيلي الارجنتيني**:بدا الصراع في عام 1904 مع اول مطالبات رسمية ارجنتينية حول جزر بيكتون،لينوكس،ونوفيا التي كانت تحتى سيطرة تشيلي ،حيث تقع الجزر في موقع استرتيجي تربط ثلاثة ممرات مائية وحيدة بين المحيط الهادي والمحيط الاطلسي،تم حل النزاع بوساطة بابوية ومند عام 1984 تعترف الرجنتين بالجزر كاراضي تشيلية

المطلب الثاني : أسباب نزاعات الحدود الدولية البرية

ترتبط النزعات الحدود البرية بعائدية مساحة معينة وحدودها ، وهنا يثور النزاع حول مكان وكيفية إقامة الحدود بسبب غياب التخطيط الدقيق للحدود ، أو بسبب عدم وجود تحديد دقيق لمسار خط الحدود بين الدول المتنازعة ،الأمر الذي يقتضي الدراسة والبحث والتقصي عن مختلف الدوافع والأسباب التي من شأنها أن تثير هذا النوع من النزاع .

السؤال الملح هنا يتعلق بأسباب ودوافع انخراط الدول في نزاعات الحدود، فان أسباب النزاعات الحدودية الحديثة تعود لعدة أسباب أهمها:

- **الحدود الاستعمارية:**

لقد كانت الحدود الاستعمارية جديرة بالنظر عشية الاستقلال، وتحرر الدول الجديدة و تنبؤ الآباء المؤسسون لأول منظمة جامعة لإفريقيا الجديدة، وهي منظمة الوحدة الإفريقية ورأوا فيها باب شر آثروا أن يبقى موصدا ، خوفا مما سيؤدي إليه فتحه من مخاطر، ولذلك كان قرار الموقعين على ميثاق المنظمة احترام سيادة كل دولة ووحدتها الإقليمية ، ومن الآباء المؤسسين لهذه المنظمة من فضل أن يتم تغيير أسماء الدول بدل أن يغيروا حدودها خوفا من حدوث نزاعات حول الحدود بين دول إفريقيا[1] .

ومن أسباب منازعات الحدود كونها حدود استعمارية موضوعة بطريقة لا تتناسب مع المعطيات التاريخية والجغرافية في كثير من الأحيان ، فضلا عن ترك الاستعمار لبعض المناطق دون تحديد تبعيتها بين الدول،

---

[1] عمر سعد الله،**الحدود الدولية**،مرجع سابق،ص 184.

لتظل في المستقبل بؤر التوترات ، حيث يتم إشعالها في الوقت المناسب من قبل الدولة المتسلطة وذات مصلحة في إدارة الحرب وتمويلها [1].

- **التنوع العرقي والثقافي :**

من أسباب نزاعات الحدود رسم حدود الدول دون أدنى اعتبار لحقوق السكان أو توافقهم العرقي واللغوي والثقافي، فقد جمعت تلك الحدود قوميات متناثرة وثقافات متنوعة في كيان سياسي واحد، وقطعت شعوبا متجانسة بين عدة كيانات، وكان الناتج بروز دول وكيان سياسي يفتقر إلى عنصر التجانس والتميز الذي يرى فيه علماء الجغرافية السياسية أسباب لتماسك الدول القومية .

وقد تؤثر تلك المنازعات إما كخلاف بشأن تعيين خط حدود مشترك، أو كنزاع منح السيادة على الإقليم، تلك هي أهم الأسباب القائمة اليوم على الصعيد العالمي ، ولعل مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب واحدة من بين الأمثلة الحديثة التي أدت إلى وصول النزاع مرحلة حرب بين البلدين في 1963 م.

ولعل الأسباب التي نوردها للنزعات الدولية تتنوع حسب موضوعها من خلال حالات عديدة :

أولا أسباب تتصل بتحديد الحدود البرية

يمكن إرجاع هذه الأسباب إلى حالات عديدة:

ا/ حالة عدم وجود تحديد دقيق لمسار خط الحدود البرية

إن عملية تحديد الحدود بين الدول هي بطبيعة الحال أولى الم ا رحل في موضوع الحدود ، وهي عملية دبلوماسية إلى حد كبير ، تعتمد على أطراف وممثلي الدولتين المتنازعتين حيث تجري المفاوضات بخصوص

[1] عمر سعد الله،**لقانون الدولي للحدود**،ص ص: 84.83.

محاولة تنظيم الحدود بين الدول ثم بعد ذلك توضع هذه المسائل في قالب قانوني وهو معاهدة تنظيم الحدود ، يوضح في هذه المعاهدات مكان خط الحدود ومن أين يبدأ ومن أين ينتهي ويوضح كذلك العلامات التي ستوضع على هذا الخط وشكلها وارتفاعها وحجمها ونوع البناء المستخدم فيها .

ويجب أن يوضح أيضا طبيعة المنطقة المراد وضع خط الحدود عليها ما إذا كانت جبلية أو نهرية....، ويوضح كذلك كيفية وضع هذا الخط على الطبيعة بالنظر إلى طبيعة المكان المعني بوضع الخط عليه . [1]

في بعض الحالات قد يحدث أنه لا يتم التحديد لمسار خط الحدود البرية وهذا في الحالة التي تكون فيها الحدود قد حددت أو خططت بموجب معاهدة دولية أو قرار قضائي أو تحكيمي أو إداري وغياب هذه الأخيرة لا يعني عدم وجود حدود قانونية ، وإنما هذا النوع من الحدود هي حدود واقعية أو على أساس الواقع .

ب/ حالة دفع إحدى الدول ببطلان صحة معاهدة الحدود والطعن في قرار تحكيمي متعلق بالحدود

من أسباب منازعات الحدود البرية المصطلحات الغامضة في المعاهدة التي بدورها تؤدي إلى حدوث مشاكل عديدة عند تطبيق هذه المعاهدة ، وكذلك عدم دقة التحديد في المعاهدة من حيث موضوع الخلاف قد يؤدي حتما إلى منازعات فيما بعد .

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى نقص المعلومات الجغرافية وكذلك عدم معرفة مناطق الحدود معرفة كافية مما يجعل عملية التخطيط معيبة يشوبها عدم الدقة وتؤدي في النهاية إلى مشاكل حدود . [2]

ثانيا : أسباب تتصل بتخطيط الحدود البرية

[1] مصطفى بن بودريو ،المرجع السابق ، ص44

[2] صالح محمد محمود بدر الدين ، **قانون الدولي العام** ،مصر : دار النهضة العربية للنشر و التوزيع . ص 80.

لا شك أن عملية تخطيط الحدود هي عملية مكملة لعملية تحديد الحدود ، ويقصد بها نقل خط الحدود علاماته من المعاهدة إلى الطبيعة ، وتقوم بهذه العملية لجنة مكونة من فريق من الخبراء في علوم شتى وخاصة بالأرض المراد وضع خط الحدود عليها .

بحيث ترجع هذه الأسباب للحالات التالية :

ا/ حالة الادعاء بوجود خطأ في الخريطة أو الخرائط التي أعدتها لجنة التخطيط أو أي جهة أخرى عهدت إليها الدول المعنية بإعداد الخرائط .

يحدث هذا حينما تدعي الدول المعنية بوجود خطأ مادي في الخريطة أو الخرائط التي أعدتها لجنة التخطيط أو أي جهة أخرى عهدت إليها هذه المهمة .

ب/ حالة غياب النص الصريح أو الضمني

قد ينشأ النزاع بسبب الخلاف حول نتائج أعمال لجنة التخطيط وهل تكون نهائية وملزمة ، أم أنها تحتاج إلى قرار وتصديق الدول المعنية .إضافة إلى الأسباب التي يمكن أن تنشأ عنها خلافات الحدود بين الدول المتجاورة ، والتي تتعلق بإقامة الحدود سواء كانت المتصلة بتخطيط الحدود أو تحديدها ، فان هناك عوامل أخرى تؤدي إلى قيام مثل هذه النزعات يأتي في مقدمتها :

* التوسع الاستعماري الذي يعد سببا مباشر للنزاع الحدودي ، حيث أن الحدود الاستعمارية جاءت محددة تحديدا تحكميا يخدم مصالح الدول الاستعمارية وحدها.[1]

[1] صالح محمود بدر الدين، مرجع سابق،ص 82.

ولقد كانت الحدود الاستعمارية جديرة بالنظر عشية الاستقلال وتحرر الدول الجديدة ، والتي ساعدت في تفجير الصراع في إفريقيا وما أفرزه من صراعات وحروب حدودية بين دولها ، وصراعات وحروب داخل مجتمعها ، وما أدى إليه كل ذلك من مشكلات أعاقت مسيرتها وتقدمها .

* الصراعات العرقية والثقافية ، حيث أنه من أبرز الآثار التي يخلفها الاستعمار ، تقسيم القطر الواحد إلى كيانات غير متماسكة وقوميات متنافرة والذي يعد سببا مهما لنشوب نزعات الحدود ، حيث يتم رسم حدود الدول دون أدنى اعتبار لحقوق السكان أو توافقهم العرقي واللغوي والثقافي فقد جمعت تلك الحدود قوميات متنافرة وثقافات متنوعة في كيان سياسي واحد ، وقطعت شعوبا متجانسة إلى كيانات متفرقة .

وكان الناتج بروز دول وكيانات سياسية تفتقر إلى عنصري التجانس والتميز ، وهذا ما يولد صراعات عرقية وثقافية وانطلاقا من هذه الرؤية فان رسم حدود الدول دون أي اعتبار للتنوع الثقافي والعرقي ، وترك بعض المناطق دون تحديد تبعيتها بين الدول جعلها بؤرة لنزعات مستمرة بين الدول.

* مشكلة الدول الحديثة التي عرفها المختصون بأنها : وحدة سياسية تحتوي على منطقة محددة يشترك سكانها في عناصر الثقافة واللغة وتقوم على خصائص معينة تعطي مقياسا لتلاحمه وتمايزه عن الأقاليم الأخرى .

ويعتقد أن النزاعات الحالية على الحدود ما هو إلا استمرارية للمحاولات الرامية في بناء الدولة القومية الحديثة التي عرفت ما قبل الاستعمار دون امتلاك مقومات ذلك ، فلا يمكن أن تظهر هذه الدولة وسط الجماعات العرقية الكبرى التي كانت خلال فترة الاستعمار مدمجة في الدول متعددة الأعراق . [1]

[1] عمر سعد الله .**المطول في القانون الدولي للحدود**.مرجع سابق ،ص20 .

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما سبق ذكره يستخلص أن النزاع الحدودي كغيره من النزعات الدولية الأخرى،غير أنه يتميز عن غيره من النزعات كون أن موضوعه ينصب على إقليم معين ،سواء كان هذا الإقليم مستقلا عن النطاق الإقليمي للدول المتنازعة ،أو كان مجاورا لها.

وتختلف النزعات الحدود من نوع لآخر ما يجعل أسبابها تتنوع إلى عدة أنواع ،فمنها ما يتعلق بتحديد الحدود ومنها ما يتعلق بتخطيطها ،مما يوجب تصنيف النزاع وتحديد طبيعته أولا وذلك للتمكن من حله، ويستحسن أن تتفق الدول التي ترغب في تحديد حدودها بموجب اتفاق يتم ذكر فيه كل ما يتعلق بالحدود المراد تحديدها ،مع محاولة تجنب ما قد يثور من نزعات مستقبلية بشأن الحدود وذلك بجعلها متوافقة مع المبادئ المتعلقة بهذا النوع من النزعات ومحاولة حلها بمختلف الطرق السلمية.

الفصـــل الثانـــي :
النزاع الحدودي المغربـــي الجزائري

الفصل الثاني : النزاع الحدودي المغربي الجزائري

المبحث الأول : تطور النزاع الحدودي المغربي الجزائري

المطلب الأول : التصور المغربي للحدود : مبدأ الحق التاريخي

المطلب الثاني : التصور الجزائري للحدود : مبدأ الحدود الموروثة

المبحث الثاني : تطور النزاع المسلح ومبادرات التسوية السلمية

المطلب الأول : مشكل الحدود وتطور النزاع المسلح بين البلدين

المطلب الثاني : مبادرات التسوية السلمية بين البلدين

خلاصة الفصل الثاني

يعد الوطن العربي حلقة وصل بين قارات العالم ،آسيا، إفريقيا، أوروبا، إذ تمر فيه العديد من خطوط التجارة الأساسية التي تربط بين هذه القارات، حيث يتميز الموقع الجغرافي للوطن العربي بتنوع المناخ، ففيه مناخ البحر المتوسط المعتدل وفيه المناخ المداري الجاف والرطب وفيه المناخ الصحراوي بالإضافة إلى الكثير من الثورات المعدنية المهمة، ومصادر الطاقة، فأكبر احتياط العالم من النفط والغاز الطبيعي توجد في الوطن العربي ، إذ قدرت الحدود السياسية البرية للدول العربية بحوالي 34.492كم.

إن الحدود العربية رسمتها يد الاحتلال الغربي فهي من غرزت النواة المتنازع عليها حين رحيلها لتكون نقطة اختلاف ونزاع حول الحدود في ما بينها كسبيل المثال النزاع الحدودي بين المغرب والجزائرالذي يعتبر من أقدم الملفات العالقة في العالم، فمنذ استقلال البلدين عن الاستعمار الفرنسي والمشكلة بينهما حول الحدود قائمة، إذ يعتبر عدد مهم من الباحثين والمهتمين بشان النزاعات الحدودية أن الدولة الفرنسية هي السبب في خلق بؤر التوتر ، كونها لم ترسم الحدود عند خروجها، وتركتها غامضة، لكن جزءاً آخر يرى أن العناد الذي اتسمت به مواقف حكومات البلدين ساهمت في توسيع الأزمة ،ومن هدا الفصل سنسلط الضوء على النزاع الحدودي المغربي الجزائري معتمدين على مبحثين يندرج كل منهما مطلبين .

المبحث الأول : تطور النزاع الحدودي المغربي الجزائري

المبحث الثاني : تطور النزاع المسلح ومبادرات التسوية السلمية

المبحث الأول : تطور النزاع الحدودي المغربي الجزائري

لقد ظلت مشكلة الحدود الدولية قائمة منذ حصول المغرب على استقلاله، وبرزت أكثر عندما حصلت الجزائر على استقلالها في عام 1962 ، وقد نجم عن هذا الخلاف الحدودي نزاع .

إن التضارب الحاد بين هذين الموقفين الحاملين لتصورين مختلفين يعبر بالأساس عن مشروعين متضاربين مشروع مغربي يبحث عن تحقيق الاستقلال التام باسترجاع حدوده التاريخية لبناء المغرب الكبير ومشروع جزائري يفتخر بانجاز الثورة ويهدف إلى إعادة الدولة الجزائرية مع عدم التنازل عن أي جزء من الأجزاء التي رسمت معلمها بدماء شهدائه .

عرفت قضية الحدود بين الجزائر والمغرب مد وجزر وصل إلى حد الاشتباك المسلح منذ سنة 1962 واختلف الجانبان حول منطقة " تندوف " التي كانت تحت يد الجزائر أثناء الاستقلال وادعت المغرب أنها جزء من أرضيها اقتطعتها فرنسا وألحقتها بالأراضي الجزائرية نظرا لأن وضع الحماية الفرنسية على المغرب كان مؤقتا.[1]

بينما كانت الجزائر في ثورتها التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي خاصة أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، أقر بشكل واضح بقاء أوضاع الحد ود بين الدول الإفريقية على ما كانت عليه أثناء الاستعمار الفرنسي وذلك من أجل سد الباب أمام أي منازعات تحدث مستقبلا . [2]

[1] مصطفى الكاتب، محمد بادي، **النزاع في الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق**. سوريا: دار المختار،1998 ،ص63.

[2] عبد القادر الرزيق المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ص ص:118 . 119.

وكان المغرب قد ادعى وفي وقت سابق أن فرنسا عرضت عليه أثناء سنوات الثورة الجزائرية تسوية مشاكل الحدود بين المغرب والجزائر إلا أن الملك محمد الخامس رفض التحدث في هذا الموضوع حتى تستقل الجزائر[1].

وكانت منطقة " تندوف " قطب الرحى بين البلدين وأهميتها تكمن بعد أن تأكد وجود خام الحديد مما فتح الشهية وللإلحاح المغرب للمطالبة به ، عرفت مرحلة الاشتباكات ثلاث مناطق :تندوف ، بشار في الجزائر وعين فجيج بالمغرب وهذه التي أطلق عليها *حرب الرمال .

المطلب الأول : التصور المغربي للحدود

- **مبدأ الحق التاريخي:**

الذي انطلق من أفكار سياسة التي تأيد بها زعيم حزب الاستقلال " علال القاسي " وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره عام 1955 ، والذي تضمن خريطة المغرب أن هذه المناطق التي طرحها " علال القاسي "هي تاريخيا امتداد للسيادة المغربية وبالتالي التمسك بالحق التاريخي ، ومعارضة مبدأ القدسية الحدود المورثة عن الاستعمار وتم تجسيده أثناء توقيع المغرب على ميثاق الوحدة الإفريقية ، حيث تم التصريح أنه" لا يمكن أن يفسر بحال من الأحوال كاعتراف مربع أو ضمن بالوضع القائم المرفوض لحد الآن من طرف المغرب ، ولا باعتباره تخليا من طرفنا على المتابعة أو تحقيق حقوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا . [2]

إن المفهوم التاريخي التي تدافع عنه المغرب ، قائم على التصور الإسلامي للحدود، بمعنى أنه مبني على قاعدة الانتماء الديني ، فالحدود المغربية ينبغي أن تحدد على أسس وجود مجموعات التي تدين بالولاء

1 نوري مروة جعفر ، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،1992 ،ص55 .

2 محمد رضوان، مرجع سابق ، ص86.

***حرب الرمال**:هو صراع مسلح وحرب اندلعت بين المغرب والجزائر في 08 أكتوبر 1963 بسبب مشاكل الحدود ،بعد عام تقريبا من استقلال الجزائر ،اندلعت الحرب في ضواحي منطقة تندوف وحاسي بيضة ، تم انتشرت إلى فكيك المغربية واستمرت أيام معدودة توقفت المعارك في05 نوفمبر بوساطة الجامعة العربية ومنضمة الوحدة الإفريقية حيث قامت هد الأخير بإرساء اتفاقية وقف إطلاق النار في 20فيفري 1964 في مدينة باماكو عاصمة مالي ،ولكنها خلفت توترا مزمنا في العلاقات بين البلدين مازالت أثارها موجودة إلى الآن.

الديني للسلطان المغربي ، ولا تحدد على الأساس الإقليمي أو الجغرافي وبالتالي فإن كل المناطق التي تتضمنها خريطة المغرب الكبير، بما فيها الأراضي الجزائرية هي أراضي مغربية ، وحتى المناطق الصحراوية التي يقطنها أغلبية القبائل المهجرة تنتمي إلى الفئات الثانية المغربية ، وحتى مغربية بحكم التاريخ و الولاء الديني للسلطان .

وبهذا المنطق فإن النفوذ التاريخي الذي كان للسلطة المغربية في أقصى جنوب البلاد ويستمد شرعية من بعض الروابط الدينية التي كانت تجمع بين الحكام المغاربة وسكان المناطق الحيوية بما فيها تندوف ، ادرار، القنادسة، الساورة أو ما يسمى ب"المغرب القابر" .[1]

غير أن أنصار الحق التاريخي ، قد استندوا على بعض المواقف والأساليب القانونية ذلك من أجل إظهار مبدأ الحق التاريخي من جهة والإنكار على قاعدة الانتماء الديني من جهة أخرى وذلك من أجل إضفاء الشرعية على المطالب الإقليمية المغربية ، بحيث توجه الاهتمام المغربي إلى تحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لإبراز أي شيء يشير إلى هذا الحق . [2]

و أهم ما جاء في البروتوكول الذي أبرم ما بين المملكة المغربية و الحكومة الجزائرية المؤقتة في06 جويلية1961 م الوثائق التي تم التركيز عليها من أجل تدعيم المطلب المغربي التاريخي في :

---

[1] إسماعيل معارف غالية ، **الأمم لمتحدة و النزعات الإقليمية** ، الجزائر : ديون المطبوعات الجامعية ، 1995 ، ص44 .

[2] محمد رضوان، مرجع سابق، ص96 .

* تأكيد الحكومة المغربية لمستنداتها والغير المشروطة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل حصول على الاستقلال ووحدته الوطنية ، بدون تحفظ من قبل الحكومة الجزائرية المؤقتة في اتفاقية ايفيان .

* اعتراف كل من الحكومة الجزائرية المؤقتة بأن الشكل الحدودي الناشئ عن التخطيط المفروض تعسفا سيوضع له حدا من خلال المفاوضات ما بين الحكومة الجزائرية المؤقتة و مملكة المغرب .[1]

ولهذا الغرض تقرر الحكومات لنشأة لجنة مغربية جزائرية من اجل دراسة هذا المشكل وحله ضمن روح الإخاء والوحدة المغاربية .

كما أن الجانب المغربي قد أخذ هذا الاتفاق على أنه قرار جزائري للمغرب بحقوقها السيادية على جزء من ارضي الجنوب الغربي الجزائري ، وبالتالي ضرورة الترسيم وتعيين الحدود بما يتماشى وفقا لمنطق الحق التاريخي من جهة والمغرب الكبير من جهة أخرى .

وفي أول زيارة رسمية قام بها الملك المغربي حسن الثاني إلى الجزائر في مارس1963م قام بإعادة طرح إشكالية الحدود الجزائرية المغربية ، وبإعادة تذكير الرئيس الجزائري أحمد بن بلة باتفاقية (الوعد) المبرم في 06 جويلية1961م مع الحكومة المؤقتة الجزائرية ، وبالتالي كان رد الفعل الأولي الجزائري ذو صيغة دبلوماسية بحيث طالب الرئيس الجزائري بتأجيل القضية إلى شهر سبتمبر حتى يتسنى للدستور الجزائري الذي من خلاله يتعامل مع هذه القضايا السيادية .

ولكن التصور الجزائري الرسمي لهذه الإشكالية قد تجسد من خلال إمضاءها على ميثاق المؤسسة لمنطقة الوحدة الإفريقية بأديس بابا في ماي 1963 ، والقائم أساسا على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار

[1] محمد رضوان، مرجع سابق. ص96

ليتضح بذلك الموقف الرسمي الجزائري من قضية الحدود مع المغرب بالتصريح الشهير للرئيس "بن بلة " الجزائر واحدة غير قابلة للتجزئة أو التقسيم من النقطة 233 إلى تندوف .[1]

المطلب الثاني : التصور الجزائري للحدود

- **مبدأ الحدود الموروثة**

يعود أصل هذا المبدأ إلى القانون الروماني و يعني امتناع انتهاك ملكية الآخرين كل ما تملكه استمر في امتلاكه و يعتبر هذا المبدأ من المبـــادئ المستقـــرة في القـــانون الدولي المعاصر، معروف بمبـــدأ "uti possidetis" ويدور معناه في أن كل ما في حوزتك أو ما تحت يده ينطلق معنى التصور الحدود التي كانت قائمة قبل الاستقلال والتي تتكون نصفين :

الأول : السند فوق الإقليم حيث يمتع الدول التي تحوز على الإقليم سندا شرعيا في ممارسة سيادتها عليه .

الثاني : مكان الحدود حيث يبين أين ينبغي أن تكون عليه خط الحدود الدولية للإقليم . [2]

وبالتالي يقوم هذا المبدأ على أساس الحدود الاستعمارية الموروثة لحظة حصول الدولة الحديثة على الاستقلال، وهو أيضا المبدأ الذي يختصر الصيغة المعروفة لدى الفقهاء الذين يهتمون بمشكل الحدود، فالدولة الوريثة لا ترث المعاهدات بل حدود الإقليم .

ويعد هذا المبدأ مهم و الذي تم تأييده رسميا في أول مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات المنظمة للوحدة الإفريقية الذي عقد بالقاهرة سنة 1964 ، حيث أصبغ عليه قانونيا ملموسا في نص الوثيقة الصادرة عنه : " إن مشاكل الحدود هي عامل خطير ودائم للخلافات ، وتتشكل حدود الدول الإفريقية يوم استقلالها حقيقة

[1] علي الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**،بيروت: دار الحكمة للنشر،1980. ص 221.

[2] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص33 .

ملموسة نذكر بضرورة الحال بالوسائل السليمة في إطار الإفريقي الخالص " ، وتلتزم كل دول الأعضاء بالاحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال . [1]

حيث حاولت الجزائر الدفاع عن ارثها الاستعماري وحدودها من الدرجة الأولى وذلك رغبة منها في الحفاظ على المنجزات الثورية من جهة ، والدفاع عن الاستقلال الوطني من جهة أخرى الذي سعت له الجزائر منذ استقلالها إلى جعل قضية الحدود من أهم أهدافها الأساسية لسياستها الخارجية ، ومحاولة الحفاظ على مورثها الحدودية حيث تضمن إعلان الجزائر عام 1962 حدود الدول الجديدة والذي ينبغي أن تصل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية هذا ما أكده الرئيس بن بلة عندما ألقى الكلمة في مدينة بشار في 03أكتوبر 1963 حيث صرح : " أن الحدود الجزائرية هي الحدود التي تركها الاستعمار " وقبلها كان قد تم الإعلان أن الجزائر واحدة لاتتجزا من النقطة 233 إلى تندوق في إشارة إلى الحدود الجزائرية مع كل من تونس و المغرب.

لقد عملت الجزائر كل ما في وسعها إلى محاولة تكريس وترسيخ وتجسيده من خلال منظمة الوحدة الإفريقية مما أدى هذا إلى احتجاج المغرب من منطلق تصورها لحقوقها التاريخية من جهة والاتفاق الجزائري المغربي مع الحكومة المؤقتة في 06 جويلية 1961 .

كما اعتبر المسئولون الجزائريون أن هذا البروتوكول أي " 1961 " لا يكتسي أي قيمة قانونية إلزامية مادام الأمر لا يتعلق بوثيقة دبلوماسية ولا باتفاق دولي ، بل هو مجرد اقتراح من الجانبين لا بتوفر كلهما الملاحيات لمراجعة حدود البلاد .

[1] نوري مروة جعفري ، المرجع السابق،ص 97.

وخاصة يعد تغير في الأوضاع السياسية في الجزائر وبعد أزمة 1962 اعتبرت حكومة بن بلة أنها غير ملزمة هذا الالتزام ، وأعلنت الحكومة الجزائرية بتبنيها مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار ولا يمكن قبول في أي حال من الأحوال عن أي شبر من الأراضي الجزائرية .[1]

[1] محمد رضوان، مرجع سابق، ص 89 .

المبحث الثاني : تطور النزاع المسلح ومبادرات التسوية السلمية

ساهمت عدة عوامل في اندلاع الصراع بين المغرب والجزائر من بينها انعدام اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين بدقة بسبب المستعمر الفرنسي نشأت مشكلة الحدود الجنوبية بين المغرب والجزائر عام 1963 عندما طمعت السلطات المغربية في ضم منطقتي تندوف وبشار من الأراضي الجزائرية، في حين بدأ المغرب مطالبات للتوسع داخل هذه المناطق، بالإضافة لأراض تابعة للجزائر وموريتانيا ،حيث وصل الجانبان إلى طريق مسدود، وأغلقت أبواب التفاوض والعمل الدبلوماسي ودخل البلدين في مواجهة عسكرية عرفت بحرب الرمال.

المطلب الأول : مشكل الحدود وتطور النزاع المسلح

عرفت قضية الحدود المغرب والجزائر عدة اشتباكات من مد وجزر وصل إلى حد الاشتباك المسلح إنجرا عنها 130 قتيلا ليتطور النزاع وهذا بتقدم قوات مغربية نحو جنوب " تاجونيت " ودخلت الإقليم الجزائري لتحل في الفاتح أكتوبر حاسي البيضاء وتنجوب الواقعتان على بعد 500 كلم شمال شرق تندوف ، وقابلت ذلك محاصرة جزائرية لمنطقة فجيج لتتسع المعارك وتشمل منطقة حاسي البيضاء وتندوف من جهة ثانية .[1]

كانت مصادر جزائرية قد رصدت تحرك قوات طلائع استكشافية مغربية وصلت إلى منطقة " حاسي البيضاء " في سبتمبر 1963 التي أخذت تتوغل خلف الحدود الجزائرية حتى وصلت إلى مسافة خمسين كيلومتر وفي هذا الأثناء عقد اجتماع في أكتوبر من الجانبين الجزايري برئاسة عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية آنذاك والمغربي برئاسة أحمد رضا جديرة وذلك في مدينة وجدة واتفق الجانبان على ترك الموضوع ولبحثه في اجتماع بين الرئيس بن بلة والملك الحسن الثاني .

[1] عبد العزيز جراد ، **العلاقات الدولية**، الجزائر: موفر للنشر ،1992،ص54.

رغم ذلك تجدد القتال في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر في بلدة" يونو "و"حاسي البيضاء "و"تنجوب " "وحاسي بغير " الأمر الذي اعتبر معه الملك الحسن الثاني في إعلان له يوم العاشر من أكتوبر سنة 1963 بأن عملتي حاسي البيضاء وتنجوب هما اعتداء من القوات الجزائرية على الاراضي المغربية وأرسل وفدا مغربيا يتكون من عبد الهادي بوطالب والجنرال مدبوح للجانب الجزائري ، حيث يتم الاتفاق على لجنة مشتركة تجتمع في 11 أكتوبر الأمر الذي لم يتم وابتداء من 14 أكتوبر سنة 1963 . [1]

تطور الوضع إلى اشتباكات مسلحة بالأسلحة الثقيلة وبذلك دخل النزاع بين الجزائر والمغرب مرحلة جديدة جعلت كلا الطرفين يعلن حالة التعبئة ويحشد ما لديه من قوات واستطاعت القوات المغربية أن تستولي على مواقع" حاسي البيضاء "و"تنجوب"، بعد هذه الاشتباكات لم يستطع أي من البلدين أن يقدم ما لديه من وثائق التي تؤيد حقه المدعى به لأن الأمر ببساطة لم يزل في يد فرنسا ، ولم ترغب بإرجاعها رغم محاولة الحكومتين على ذلك .

يعتبر اندلاع الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب عام 1963 متمحور حول منطقة " تندوف " ، وذلك نظرا لأهمية المنطقة من حيث احتوائها على كميات من الحديد الخام ، ولقد جادلت كل من الجزائر والمغرب في سياق ادعاءاتهما أمام الرأي العام الدولي والمحلي بأن الدول الجديدة تلتزم في ممارساتها بالاتفاقية وبالحدود الموروثة عن الاستعمار باعتبارهما مكونا للقانون الدولي ، كما قدم المغرب مطالبات مكررة اعتمد فيها على ضرورة تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي القائمة في منطقة " تندوف " بناء على وعود شفاهية ، تمت أثناء ثورة التحرير ولم تكن على مواد مشتركة في اتفاقيات حدودية . [2]

[1] جلال يحي وزملائه ، **مسألة الحدود المغربية الجزائرية** . القاهرة : 1981 ، ص517 .

[2] جلال يحي وزملائه ، المرجع السابق ،ص517 .

ولقد أغلق ملف الحدود بين الجزائر والمغرب نهائيا عام 1992 عقب إبرام البلدين سلسلة من الوثائق في مقدمتها اتفاقيات إعادة رسم الحدود المعروفة بمعاهدة إفارن المبرمة بتاريخ 15 يناير 1969 وتصريح تلمسان المشترك في 27 ماي 1970 والتصريح الصادر في الرباط في 15 يونيو 1972 ، حين وقع الجانبين على معاهدة الحدود من جانب كل من الرئيس هواري بومدين والملك حسن الثاني وذلك على هامش عمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي كانت منعقدة بالرباط وقد صادقت الحكومة الجزائرية على هذه المعاهدة .

المطلب الثاني : مبادرات التسوية السلمية بين البلدين

إن اندلاع الحرب الحدودية بين الجزائر و المغرب قد حرك العديد من مبادرات التسوية السلمية بدا من اللقاءات الثنائية بين ممثلي البلدين إلى تدخل بعض الدول منفردة من خلال مبادرات قادتها وصولا إلى محاولة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية .

انتهت أول المحاولات الثنائية للوصول إلى اتفاق من أجل وقف العمليات العسكرية التي باءت بالفشل وهذا ما يعكسه الاجتماع الثنائي على مستوى وزراء الخارجية يوم 5 أكتوبر 1963 بمدينة وجدة المغربية حيث لم يستطع هذا النشاط الدبلوماسي وضع حد لنشاطات المسلحة رغم أن بيان وزير الخارجية قد أكد على ضرورة تشكيل لجنة مشتركة لدراسة المشاكل الحدودية وعلى العزم على وضع حد لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة العلاقات القائمة بين البلدين مع التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرفين وتحديد تاريخ 10أكتوبر 1963 لعقد قمة على مستوى رؤساء الدولة من أجل وضع حد نهائي للنزاع الحدودي[1].

[1] أحمد مهابة، "**مشكلات الحدود في المغرب العربي**"،.ورقة مقدمة إلى ندوة السياسة الدولية، في فترة 1987 . ص243.

* **كوام نيكروما**:يعتبر من المناضلين الافارقة الاوائل ضد الاستعمار ،وكان اول رئيس لغانا المستقلة (01 جويلية 1960 الى 24 فيفري1966)وابرز دعاة الوحدة الافريقية قبل اسدال الستار عنها في جويلة 2002

استمرارية الحرب الحدودية صاحبها مبادرات دبلوماسية أهمها تلك التي قادها الرئيس الغاني *"**كوام نيكروما** "الذي زارا كل من المغرب و الجزائر في محاولة منه للتوفيق بين الطرفين المتنازعين إلا أن إصرار كليهما على مطالب الإقليمية قد عجل بفشل مبادرة نيكروما الذي حاول استثمار موقعه السياسي البارز بالقارة الإفريقية في مساعيه الدبلوماسية لتقريب رؤى الجانبين ، وهو نفس المسعى الذي واصله الإمبراطور الإثيوبي **هايلي سيلاسي** الذي سعى لتحقيق اتفاق بين البلدين المتنازعين و الذي عقد دورة استثنائية لمجلس وزراء الوحدة الإفريقية إلا أن الجانب المغربي رفض هذا الاقتراح وساندته الجزائر. [1]

كما أيضا عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا غير عادي بناء على دعوة الأمين العام في أكتوبر 1963حيث أصدرت قرارات كالتالي :

1 – إيقاف جميع العمليات العسكرية ووقف الحملات الدعائية .

2 – دعوة الحكومتين إلى سحب قواتهما إلى م ا ركز السابقة على وقوع القتال .

3 – تشكيل لجنة وساطة من الدول الأعضاء الراغبة في المساهمة في فض النزاع .

لكن المغرب اعترض على هذه القرارات وميل الجزائر إلى معالجة النزاع على المستوى الإفريقي ، عجل بمبادرة العربية وانتقلت ساحة النزاع إلى منطقة الوحدة الإفريقية .[2]

يعتبر مؤتمر باماكو لتسوية النزاع الحدودي الجزائري المغربي والمنعقد في 29 أكتوبر1963م الخطوة الأولى باتجاه إعطاء النزاع طابعه الإفريقي من منطق أن النزعات الإفريقية يجب أن تحل في إطار

[1] محمد رضوان، مرجع سابق، ص88.

[2] بطرس بطرس غالي، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية**، مصر: دار الطباعة الحديثة، 1977 . ص ص:98.99.

منظمة الوحدة الإفريقية وحضر هذا المؤتمر رؤساء كل من الجزائر، المغرب ، مالي ، إثيوبيا ، وأسفر عن قرار إيقاف القتال في منتصف الليل في 2 نوفمبر 1963 .

لكن عند وصول الرئيس بومدين إلى الحكم في الجزائر وتبنيه لموقف أكثر صلابة ألا وهو حول مسألة الحدود ورفض فتح أي ملف في ذلك أو منطق مساومة والدفاع عن السيادة الكاملة كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية ، أدخلت العلاقات الجزائرية المغربية مرحلة التأزم بعد قرار التأميمات للمناجم في 8 ماي 1966الذي يمس منجم غار جبيلات والتي تطالب به المغرب ، الأمر الذي رفضته الجزائر لأنه متعلق بسيادتها .[1]

[1] مازن إسماعيل الرمضاني،" **الصراع الدولي في إفريقيا والأمن القومي العربي**" ، مجلة الأمن والجماهير ،العراق ، عدد12 ، 1985 ، ص152 .

خلاصة الفصل الثاني

تسبب الصراع المغربي الجزائري في آثار كارثية على شعبيهما وعلى المنطقة بكاملها،إذ يمكن القول أن العلاقات الجزائرية المغربية وكل ما آلت إليه سببه الثروات الاقتصادية والمواقع الجغرافية وهو الذي أوقع الصراع بين البلدين، حيث تشمل الخسائر التي تكبدها البلدين مستويات عديدة، بدءًا من المستوى الاقتصادي، حيث تعتبر المغرب و الجزائر من أكثر الدول المستوردة للأسلحة في المنطقة شمال أفريقيا، يقتطع كل منهما جزءًا مهمًا من ميزانية الدول من أجل إنفاقها في الأغراض العسكرية؛ تحسبًا لأي حرب قادمة بينهما، فرغم أن النزاع لم يتحول، منذ حرب الرمال سنة 1963، إلى صراع عسكري مباشر، إلا أنه يتخذ أشكالًا أخرى غير مباشرة، تشمل مستويات سياسية وإعلامية ودينية ومخابراتية، ويستحسن أن تتفق الدول التي ترغب في تحديد حدودها بموجب اتفاق يتم ذكر فيه كل ما يتعلق بالحدود المراد تحديدها، مع محاولة تجنب ما قد يثور من نزعات مستقبلية بشأن الحدود وذلك بجعلها متوافقة مع المبادئ المتعلقة بهذا النوع من النزعات ومحاولة حلها بمختلف الطرق السلمية .

الفصـــل الثـــــالث :
قضية الصحراء وأثرها علي العلاقات المغربية الجزائرية

الفصل الثالث : قضية الصحراء وأثرها علي العلاقات المغربية الجزائرية

المبحث الأول : المواقف الدولية تجاه قضية الصحراء الغربية

المطلب الأول : البعد التاريخي لازمة الصحراء الغربية

المطلب الثاني: مواقف أطراف النزاع تجاه قضية الصحراوية

المطلب الثالث : موقف المنظمات الدولية تجاه أزمة الصحراء الغربية

المبحث الثاني : تأثير أزمة الصحراء الغربية على تطور العلاقات المغربية الجزائرية

المطلب الأول : انعكاس تطور القضية الصحراوية على العلاقات الثنائية (المغربية الجزائرية)

المطلب الثاني : تصور مستقبلي لحل القضية الصحراوية وتطور العلاقات المغربية الجزائرية

خلاصة الفصل الثالث

يرتهن الوضع العام للعلاقات المغربية الجزائرية عموما والتناقض الحاد بين البلدين إزاء الصحراء الغربية خصوصا لعدة عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية فظلا عن العوامل الدولية وتبين محطات مشكلة الصحراء في تسلسلها الزمني بروز قطبين في منطقة المغرب العربي أحدهما الرباط والآخر الجزائر، وقراءة في خلفية الصراع التاريخي توحي بأن العلاقات المتأزمة بين القطبين ما فتئت تضفي بظلالها على القضية الصحراوية ، وإذا كان الموقف الجزائري الذي تبلور منذ عهد هواري بومدين يقوم على حصر المشكل في كونه تصفية استعمار وتحرير شعب، فإن الموقف المغربي الذي اتضحت معالمه منذ عهد الملك الحسن الثاني يستند إلى حجج تاريخية واجتماعية تقضي بتبعية الصحراء للمغرب.

الصحراء الغربية مشكلة طال عليها الأمد وكانت ولا زالت سببا في توتر العلاقات بين الأشقاء والجيران في زمن أصبح مثل هذا الخلاف ترفا لا يتحمله الواقع العربي .

ومن هنا سوف نتطرق إلى دراسة قضية الصحراء الغربية وأثرها على العلاقات المغربية الجزائرية من خلال هذا الفصل كالتالي :

المبحث الأول : المواقف الدولية تجاه قضية الصحراء الغربية.

المبحث الثاني : تأثير أزمة الصحراء الغربية على تطور العلاقات المغربية الجزائرية.

المبحث الأول : المواقف الدولية تجاه قضية الصحراء الغربية

تعد مشكلة الصحراء الغربية أهم المشاكل المطروحة على الساحة السياسية لدول المغرب العربي على وجه الخصوص، والوطن العربي على وجه العموم. وتأتي أهمية قضية الصحراء الغربية من كونها السبب الرئيسي في الصراع وعدم الاستقرار بين دول المغرب العربي، وأحد أهم الأسباب الرئيسية في توتر العلاقات المغربية– الجزائرية ، حيث أن أثرها يلقي بظلاله على استقرار دول المغرب العربي ، بل وقد يمتد هذا الأثر إلى علاقات الدول العربية بعضها ببعض.

وإذا نظرنا إلى العلاقات المغربية الجزائرية – التي يسودها التوتر– فنجد أن كلا الدولتان لا يتوقفان عن تبادل الاتهامات ، واتهام كل منهما الأخر بالمسؤولية عن التوتر وعدم استقرار المنطقة الحدودية .

إن النزاع الدولي يمكن أن يقع بين الدول أو بين دول وحركات التحرير القومية ، ونزاع الصحراء الغربية يدخل في الصنف الثاني من النزاعات . ويعتبر عام 1975 عام فاصل وحاسم في نزاع الصحراء الغربية ، حيث ظهرت مواقف كلاً من الأطراف المعنية والمهتمة بالنزاع ، كما أن شعب الصحراء الغربية فقد الأمل في الاستقلال بعد أن خذله الاستعمار حيث تعهد الاستعمار الإسباني بتطبيق حق تقرير المصير في الصحراء عبر استفتاء حر ومباشر.

المطلب الأول : البعد التاريخي لأزمة الصحراء الغربية

يعد نزاع الصحراء الغربية من أقدم النزاعات في القارة الإفريقية ، كما أنه نزاع عربي- عربي حيث إن أطرافه عربية وافريقية في آن واحد وهى الجزائر وجبهة البوليساريو من جهة و المغرب من جهة أخري ، كما كانت موريتانيا طرف أساسي في النزاع قبل انسحابها من النزاع بعد توقيع اتفاقية السلام مع جبهة البوليساريو وتنازلها عن القضية برمتها منذ أوت 1979م .

وكانت الجزائر أولى الدول التي قامت بالاعتراف" بالجمهورية العربية الصحراوية" ، وكانت تقوم بتقديم الدعم المادي والعسكري للجبهة و أصبحت كحليف استراتيجي للجبهة؛ إلا أن ذلك فتح باب الحرب بين جبهة البوليساريو من جهة وتدعمها بعض الأطراف الخارجية وخاصة الجزائر وليبيا والمملكة المغربية من جهة أخري، فأدى كل ذلك إلي قطع العلاقات المغربية الجزائرية ، وهذا ما أكدته المقولة التي تقول " إن النزاعات العربية –العربية تتسم بالمرونة لدرجة أنها قد تختفي ولكنها تظل كامنة إلي أن يحين الوقت المناسب لكي تثور من جديد وهذا ما أكده الرئيس الجزائري "هواري بومدين " في تصريح أدلي به لمجلة كولومبو الأسبانية في نوفمبر 1975 إذ قال " لا خلاف أن قضية الصحراء الغربية قد أبرزت من جديد جوهر الخلافات الأيدلوجية والسياسية و حتى الإستراتيجية بين بلدان هذه المنطقة.[1]

وقد قررت الجزائر الدخول في مواجهة سياسية عسكرية طويلة الأمد مع المغرب بعد أن وجدت نفسها في عزلة عقب المسيرة الخضراء، وهذا ما ظهر بوضوح في أول مواجهة عسكرية جزائرية مغربية في إمغالا في 26 يناير 1976 واستمرت ثلاثة أيام .

وقد انتهي التوتر العسكري علي أثر الوساطة المصرية بشخص حسني مبارك ، وترتب علي تلك المواجهة قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في مارس 1976 والتي لم تعد إلا في عام 1988 .

[1] عبد الرازق عباس ، **الجغرافية السياسية مع التركيز علي المفاهيم الجيوبولوتيكية**،بغداد : مطبعة أسعد ، 1976،ص 225.

أي بعد اثنتي عشرة عام بالإضافة إلي إغلاق الحدود وطرد المغاربة المقيمين بالجزائر، وقد كانت الجزائر لها الفضل الأكبر في اعتراف عدد معتبر من الدول بالجمهورية الصحراوية ووصل عددهم إلي ما يزيد علي سبعين دولة .[1]

المطلب الثاني : مواقف أطراف النزاع تجاه القضية الصحروية

- **أولاً موقف المغربي :**

تعددت دوافع المغرب للنزاع حول الصحراء الغربية ومحاولتها الحثيثة لضم الإقليم ، فامتداد الإقليم من الحدود الجنوبية للمغرب جعله الوسيلة الأساسية لها في تحقيق حلمها (المغرب الكبرى) من خلال التعمق نحو الجنوب ، بالإضافة إلي أطماعها في السيطرة علي فوسفات إقليم الصحراء مما يجعلها تتصدر المرتبة الأولي في إنتاج وتسعير الفوسفات في العالم ، وقد استندت في دعواها بأحقيتها في الإقليم بالروابط القانونية والدينية والثقافية التي تربطها به.

منذ أن نالت المغرب استقلالها 1956م وهي تسعي لضم إقليم الصحراء لها وإنهاء التواجد الأسباني بداخله، ففي عام 1957م قامت المغرب بتشجيع "جيش التحرير لاستعادة إفنى والصحراء الغربية بالإضافة لدعمها للمعارضة المسلحة في موريتانيا حتى أقرت الأمم المتحدة عام 1967م بحق المغرب في إفني مما أضطر أسبانيا بتسليم إفني للمغرب في عام 1969م.

وقد انتهجت المغرب سياسة تعاونية نفعية مع إسبانيا في عهد الملك حسن الثاني الذي أنشاء علاقات صداقة مع الملك فرانكو وبناء علي لقاءهم في براجاس 1963م أتفق الطرفين علي تنازل أسبانيا عن إفني ،

[1] الداهية ولد محمد فال ، " **آراء قضية الصحراء : مقاربة حلول** " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد37 ، 2013 . ص181.

مقابل ألا تطالب المغرب بسبتة و مليلة ، ومن جهة المغرب عملت علي تعزيز العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين حيث سعت للوصول إلى حل مع أسبانيا بالطرق السلمية .

ومن جهة أخري فقد قامت أسبانيا بإتباع سياسة اقتصادية مغرية مع المغرب في هذه الفترة التي لم تشهد أي كفاح من المغرب لاستعادة الصحراء وهذا ما قامت المعارضة الوطنية بانتقاده في سياسة الملك حسن الثاني المهادن للحكومة الأسبانية وطالبت بتحرير باقي الأراضي المغربية. [1]

وقد اعترف الملك الحسن الثاني باستقلال موريتانيا في عام 1969، وفي 14 سبتمبر 1970 أجتمع رؤساء المغرب والجزائر وموريتانيا واتفقوا علي ضرورة تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وفي النصف الأول من عام 1974 أعلنت اسبانيا نيتها عن إجراء استفتاء في إقليم الصحراء تحت أشراف الأمم المتحدة الأمر الذي أعلنت المغرب وموريتانيا عن رفضهم له وعلي نيتهم في ضم الصحراء بينما أعلنت الجزائر تأييدها الكامل لاستقلال الصحراء ، وبعد فشل المفاوضات بين أسبانيا والمغرب قررت المغرب عرض مسألة الصحراء علي محكمة العدل الدولية من اجل تحديد المركز القانوني للإقليم مع إيقاف أي عملية تتعلق بإجراء استفتاء في الصحراء الغربية إلي حين معرفة رأي المحكمة في هذه المسألة .

وفي مايو 1975م أصدرت البعثة الأممية برئاسة سيمون أكي تقريرها الذي نص علي رفض أغلبية الشعب الصحراوي للاندماج مع أي دولة مجاورة ورغبته في الاستقلال، وفي أكتوبر 1975م أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها تجاه مسألة الإقليم : بأنه لا توجد أي روابط تتعلق بالسيادة بين الصحراء الغربية من جهة والمملكة المغربية أو موريتانيا من جهة أخري ولكن هناك روابط تتعلق بالولاء الديني بالمغرب وحقوق ترتبط بالأرض في موريتانيا.

[1] مسعود شعبان ، **نزاع الصحراء الغربية و الشرعية الدولية** ،اطروحة دكتوراه كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ،2007،ص ص:90 -94.

و قد غضب الملك الحسن الثاني من رأي المحكمة والبعثة الأممية الذي جاء عكس توقعاته و انتهزت المغرب الفرصة حيث رأت انه لا يوجد فرق بين السيادة وروابط الولاء الديني استناداً علي ذلك أعلن الملك الحسن الثاني عن تنظيم "مسيرة خضراء "بمشاركة 350 ألف مواطن ساروا إلي منطقة الصحراء بدون أسلحة حاملين المصاحف والأعلام لعرض مطالبهم للعالم ولكن المسيرة كانت سلمية بالاسم حيث شارك في المسيرة قوات الجيش الملكي ، ومع ضخامة المسيرة وتوغلها داخل الصحراء 9 كم كانت ورقة للضغط علي اسبانيا للتفاوض مع المغرب حتى وأفقت أسبانيا للتفاوض الأمر الذي أدي لدعوة الملك حسن الثاني لإيقاف المسيرة في 9 نوفمبر 1975.

في 14 نوفمبر عام 1975م تم توقيع اتفاقية مدريد الثلاثية بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا علي أن يتم بموجبها إنهاء الوجود الإسباني في الصحراء الغربية وتقسيمها بين المغرب و موريتانيا ، الأمر الذي رفضه كلاً من الجزائر وجبهة البوليساريو بشدة وعملوا علي تصعيد العمليات العسكرية رداً علي احتلال المغرب وموريتانيا العديد من مناطق الإقليم وقد ركزت جبهة البوليساريو هجماتها علي الجانب الأضعف أي موريتانيا التي انسحبت وأستمر النزاع بين المغرب من جهة والجزائر وجبهة البوليساريو من الجهة الأخرى ، وقد اتخذت المغرب موقفاً معارض لجبهة البوليساريو، إلا أنها وافقت في 26 يوليو 1981م علي مبدأ الاستفتاء علي تقرير مصير الصحراء الغربية .[1]

- **ثانياً موقف الجزائر:**

وقد اتبعت الجزائر سياسة مختلفة عن المغرب وموريتانيا مضمونها هو مساندة ودعم جبهة البوليساريو بكافة الوسائل، للاستفادة من مزايا الإقليم ، فمنذ بداية النزاع حول الصحراء الغربية وجهت الجزائر اهتمامها بالإقليم وذلك للعديد من الدوافع الخفية منها الاقتصادية وعلي رأسها حلمها بان تصبح القوة الاقتصادية

[1] مسعود شعنان ، مرجع سابق، ص 98.

الأولي في المنطقة حيث تمثل الصحراء الغربية أقصر طريق يوصلها بالمحيط الأطلنطي مما يضمن استمرار الحصول علي الحديد المستخرج من تندوف التي ضمتها الجزائر إليها بعد نزاع عسكري مع المغرب عام 1963م . [1]

أما الدوافع الأمنية أهمها أن الصحراء جزءاً لا يتجزأ من أمن الجزائر، وتتركز سياسة الجزائر حول مسألة الصحراء علي إقناع المجتمع الدولي بحق تقرير المصير والاعتراف بالجمهورية الصحراوية وتقديم الدعم المادي والعسكري للجبهة التحرير فالجزائر أولي الدول التي أيدت جبهة التحرير الشعبية، وتري الحكومة الجزائرية أن أي وساطة سواء كانت إقليمية أو دولية يجب أن تهدف إلي إنقاذ الشعب الصحراوي.[2]

منذ عام 1966م حتى عام 1974م عملت الجزائر علي دعم قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بقضية الصحراء الغربية وصوتت من أجلها ، وفي النصف الأول من عام 1974 عندما أعلنت اسبانيا نيتها عن إجراء استفتاء في إقليم الصحراء تحت إشراف الأمم المتحدة أعلنت الجزائر تأييدها الكامل لاستقلال الصحراء ، كما أبدت موافقتها علي استشارة أطراف النزاع لمحكمة العدل الدولية ، وقد كان رد فعل الجزائر اتجاه المسيرة الخضراء أنة قرار لم يتم حساب عواقبه وأنه خرق لسيادة الإقليم وأنها عملية مخالفة للقانون الدولي وأنها ستؤثر علي ميزان القوي وقد راهنت علي فشل المسيرة وعدم استطاعتها دخول الإقليم بسب الوجود الاسباني إلا أنها فشلت في توقعاتها حيث رضخت أسبانيا للمفاوضات مع المغرب وعقدت اتفاقية –تصرفات الجزائر تجاه ألازمه ولكنها استمرت في دعمها لشعب الصحراء وقامت بتشكيل حلفاً مع ليبيا نتيجة للتدخل العسكري في الإقليم من قبل المغرب وموريتانيا وقد أشتد النزاع الأمر الذي أدي لعقد موريتانيا أتفاق

[1] جلال يحيي و آخرون " ، مرجع سابق،ص 519.

[2] محمد عابد الجابري ، **وحدة المغرب العربي** ،بيروت : مركز دراسات الوحدة العربي، 1987 ،ص ص: 20-24.

مع الجزائر وجبهة البوليساريو سنة 1979م التي بموجبه انسحبت موريتانيا من الصحراء الغربية وأنهت الحرب مع الطرفين، واستمرت الجزائر في مواجهة عسكرية مع المغرب كانت أولها في 26يناير 1976م .[1]

- **ثالثاً جبهة البوليساريو:**

الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعروفة باسم **(البوليساريو)** بالإسبانية : (Polisario)هي حركة تحررية مغربية تأسست في 20 مايو 1973[2] ، وتسعى لتحرير الصحراء الغربية مما تراه استعمارًا مغربيًا، حيث أن الأمم المتحدة لا تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية ولا تعترف بالجمهورية الصحراوية كدولة عضو في الأمم المتحدة لكن تعترف بالجبهة كمفاوض للمغرب وتأسيس دولة مستقلة جنوب المغرب وغرب الجزائر وشمال موريتانيا تحت اسم الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية،ويدور الهدف الأساسي للجبهة حول الاستقلال التام للصحراء ، فجبهة البوليساريو هي نتيجة انشقاقات داخل الحركة الوطنية الصحراوية التي كافحت ضد فرنسا وأسبانيا وساعدت في استقلال المغرب عام 1956م واستخدمتها المغرب للكفاح ضد أسبانيا لتحرير الإقليم في شكل (جبهة التحرير والاتحاد) ، إلا أنها تحولت في عام 1967م واعتمدت أسلوب الكفاح المسلح وقامت الحركة بعمليات عسكرية ضد المواقع العسكرية المغربية. [3]

وقد حصلت علي دعم ومساعدات من الجزائر وليبيا وموريتانيا منذ بداية نشأتها، وقد رأت جبهة البوليساريو المسيرة الخضراء على أنها غزو وهددت بعمل مسيرة مضادة وطالبت الحكومة الاسبانية بتزويدها

[1] محمد عابد الجابري ، مرجع سابق ، ص 24.

[2] إعداد/ قسم البحوث والدراسات، جبهة_البوليساريو، متحصل عليها من موقع الالكتروني :/**https**://**www**.**aljazeera**.**net** ، بتاريخ 2019/04/18م،علي الساعة 21:15 .

[3] جاسم شعلان ،مرجع سابق، ص680.

بالأسلحة ولكن لم يتم تنفيذ تلك المسيرة المضادة ، وبعد اتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1975م و انسحاب أسبانيا رسمياً أعلنت جبهة البوليساريو في 27 فبراير 1976م قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

وقد عملت جبهة البوليساريو علي إرساء أسس الدولة من خلال تكوين الوعي الوطني لدي الشعب وتحفيزه على الكفاح ، وقد حصلت علي اعتراف ما يقارب من سبعين دولة بالجمهورية الصحراوية ،وقد حصلت علي عضو مراقب في منظمة الوحدة الإفريقية وتطالب حالياً بحقها في تقرير المصير .[1]

المطلب الثالث : موقف المنظمات الدولية تجاه أزمة الصحراء الغربية

منظمة الوحدة الإفريقية

لقد عان شعب الصحراء الغربية كثيرا تارة من الاستعمار الإسباني و تارة من المغرب الرافضة حقه في تقرير مصيره ، لم يلق إقليم الصحراء الغربية اهتمام كافي من المجتمع الدولي على الرغم من أن هذا الإقليم نشب به نزاع مسلح أدى إلى خسائر في الأرواح و خسائر مادية عادت على شعوب الدول المتنازع (المغرب والجزائر)، فقد حاولت منظمة الوحدة الإفريقية أن تجد حل للأزمة لأن أطرافها دول إفريقية .

من خلال مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في 17جويلية سنة 1978، بالعاصمة السودانية الخرطوم، طالب قادة الدول المشاركة بوقف العمليات العسكرية في الصحراء الغربية، وأوصوا بضرورة البحث عن حل سياسي للنزاع على ضوء قرارات المنظمة ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

[1] مسعود شعنان ، المرجع السابق، ص ص: 112 – 119.

وخلصت القمة إلى إنشاء لجنة حكماء من خمسة رؤساء أفارقة ضمت كل من رؤساء السودان وغينيا ومالي ونيجيريا وتنزانيا لدراسة معطيات نزاع الصحراء الغربية بقصد تقديم اقتراحات وتوصيات محددة لمؤتمر القمة الإفريقية اللاحق.

وخلال القمة المنعقدة بالعاصمة الليبيرية منروفيا خلال سنة 1979، أوصت منظمة الوحدة الإفريقية بممارسة شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره من خلال استفتاء عام وحر"، بعد ذلك أوصت القمة التي احتضنتها العاصمة السيراليونية فريطاون سنة 1980 بضرورة الإسراع بتنظيم استفتاء حر لتحديد مصير المنطقة[1].

وفي سنة 1981، توجه الملك المغربي الراحل الحسن الثاني إلى العاصمة الكينية نيروبي من أجل المشاركة في قمة منظمة الوحدة الإفريقية، وأعلن في خطابه أمام القمة الإفريقية قبول المغرب إجراء استفتاء في الصحراء.

وفي شهر فبراير من سنة 1982 وخلال الدورة الثامنة و الثلاثين لمجلس وزراء الخارجية الأفارقة المنعقد في أديس أبابا بإثيوبيا، تم الإعلان عن قبول طلب "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" كعضو كامل العضوية في منظمة الوحدة الإفريقية بعد موافقة 26 دولة من الأعضاء لتصبح بذلك العضو الواحد و الخمسين في منظمة الوحدة الإفريقية.

وكان مقررا أن تعقد قمة المنظمة الإفريقية في العاصمة الليبية طرابلس، وهي القمة التي كان من المفترض أن تحضر فيها "جمهورية" البوليساريو لأول مرة، لكن حالة العداء بين الإدارة الأمريكية برئاسة ريغان وليبيا تحت قيادة القذافي، جعل واشنطن تضغط على عدد من الدول الإفريقية من أجل مقاطعة القمة.

[1] متحصل عليه من الموقع الاكتروني:/https://sahara-question.com ،بتاريخ 2018/03/26 .

وقاد التوجه الداعي إلى مقاطعة القمة إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كل من المغرب و وزير (الكونغو الديمقراطية حالياً) ،السينغال ، السودان ، الصومال، بالفعل تم إلغاء القمة بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني المتمثل في حضور 34 من الدول الأعضاء والدي انجرا عنها :

1/انسحاب المغرب

خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في 12 نوفمبر من سنة 1984 بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، حضر لأول مرة وفد يمثل "الجمهورية الصحراوية" يقوده زعيم جبهة البوليساريو الراحل محمد عبد العزيز، وهو ما جعل المغرب يقرر الانسحاب من المنظمة، معللا قراره بأن "جمهورية" البوليساريو لا تتوفر على شرط "الدولة المستقلة وذات السيادة"، باعتبار أنها مجرد جماعة تطالب بانفصال الصحراء عن سيادة المملكة المغربية، خصوصا وأن قوانين المنظمة الأفريقية تنص على أن عضويتها مفتوحة للدول الأفريقية المستقلة ذات السيادة، شريطة أن تؤمن هذه الدول بمبادئ المنظمة المتمثلة في سياسة عدم الانحياز[1].

وخلال الجلسة الافتتاحية تلا رئيس الوفد المغربي، المستشار الملكي الراحل أحمد رضا اكديرة، الخطاب الملكي الموجه إلى القمة، وجاء فيه:

" ها قد حانت ساعة الفراق، ووجد المغرب نفسه مضطرا ألا يكون شريكا في قرارات لا تعدو أن تكون حلقة في مسلسل لا رجعة فيه لتقويض أركان المشروعية، العنصر الحيوي لكل منظمة دولية تحترم نفسها."

وتابع الملك الراحل الحسن الثاني في خطابه "الواقع أن منظمة الوحدة الإفريقية، قد ارتكبت بما يتنافى، ويشكل انتهاكا صارخا للفصل الرابع من ميثاقها، خطأ يعد سابقة خطيرة، وستبقى عواقبه لأمد بعيد لا يمكن التنبؤ بنتائجه، ومن شأنه أن يتكرر، إننا نحن رؤساء الدول، رجال سياسة، وتلك مهمتنا الأساسية قد تلقينا من

[1] محمد مزيان *المغرب والجزائر: الجوار الصعب العدد ١٢ 42 ديسمبر/ جانفي 2015

شعوبنا تفويضا جوهريا وأساسيا، يكمن في أنه في إطار ممارسة سياستنا، سواء الداخلية أو الخارجية، ينبغي أن تقوم هذه السياسة على أساس ثابت، وغير قابل للانتهاك، ألا وهو الاحترام الدائم للمشروعية".

وأضاف : " فلم يبق لنا الآن إلا أن نتمنى لكم حظا سعيدا مع شريككم الجديد، الذي سيتعين عليه أساسا أن يملأ الفراغ الذي سيتركه المغرب، على مستوى الأصالة والمصداقية والاحترام، إفريقيا وعالميا."

وعبر الملك عن يقينه بأنه "سيأتي يوم يعيد فيه التاريخ الأمور إلى نصابها، وفي انتظار ذلك، فإن البعض منا – وهذه حقيقة مؤلمة – قد تحمل مسؤوليات بعيدة عن التعقل[1]."

2/عودة المغرب

في 09 جويلية من سنة 2002 تأسس الاتحاد الإفريقي على أنقاض جبهة منظمة الوحدة الإفريقية، وتشكل أعضاء المنظمة الجديدة من كل أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية بما فيهم جبهة البوليساريو.

وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية تغير الوضع في القارة السمراء، وتراجع النفوذ الجزائري والليبي في القارة، وسحبت العديد من الدول الإفريقية اعترافها بالجمهورية الصحراوية.

وفي 18 جويلية من سنة 2016 وجه الملك محمد السادس رسالة إلى القمة السابعة والعشرين للاتحاد التي انعقدت في العاصمة الرواندية كيغالي، جاء فيها" :

هل سيظل الاتحاد الإفريقي مصرا على مخالفة المواقف الوطنية للدول الأعضاء، حيث لا تعترف 34 دولة على الأقل، أو لم تعد تعترف بهذا الكيان؟ وحتى ضمن 26 بلدا الذين انحازوا لجانب الانفصال سنة 1984، لم يعد هناك سوى قلة قليلة لا يتعدى عددها 10 دول."

[1] محمد الهاشمي ،**استرتجية الانفتاح المغربي في منطقة غرب إفريقيا**، مركز المستقبل للأبحاث والدرسات المتقدمة ،العدد13 أوت 2015ص45.

وتابع العاهل المغربي "السيد الرئيس، السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات، إن أصدقاءنا يطلبون منا، منذ أمد بعيد، العودة إلى صفوفهم، حتى يسترجع المغرب مكانته الطبيعية، ضمن أسرته المؤسسية. وقد حان الوقت لذلك. وبعد تفكير عميق، بدا لنا واضحا أنه يمكن علاج الجسم المريض من الداخل بنجاعة أكبر من علاجه من الخارج. [1]

إن قرار العودة، الذي تم اتخاذه بعد تفكير عميق، هو قرار صادر عن كل القوى الحية بالمملكة. ومن خلال هذا القرار التاريخي والمسؤول، سيعمل المغرب من داخل الاتحاد الإفريقي، على تجاوز كل الانقسامات."

وخلص الملك محمد السادس إلى القول "إن المغرب يتجه اليوم، بكل عزم ووضوح، نحو العودة إلى كنف عائلته المؤسسية، ومواصلة تحمل مسؤولياته، بحماس أكبر وبكل الاقتناع. وهو يثق في حكمة الاتحاد الإفريقي، وقدرته على إعادة الأمور إلى نصابها، وتصحيح أخطاء الماضي. وكما يقال: إن الحقيقة لا تحتاج إلى دليل على وجودها، فهي معيار ذاتها."

وخلال قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا أواخر شهر جانفي من سنة 2017، تم قبول طلب المغرب الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي بشكل رسمي، رغم معارضة حلفاء جبة البوليساريو وخاصة الجزائر وجنوب إفريقيا.

- **جامعة الدول العربية:**

شهدت العلاقات المغربية الجزائرية حالة من التوتر حول ترسيم الحدود بين البلدين فالجزائر تتمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار الفرنسي بينما تطالب المغرب بحدودها التي كانت عليها قبل الاستعمار ، مما أدى إلى نشوب مواجهات جزائرية مغربية عرفت في وقتها بحرب الرمال عام 1963 ثم عرضت المشكلة على

[1] محمد الهاشمي،المرجع السابق،ص47.

الأمم المتحدة و تم ترسيم الحدود بين البلدين ، ثم عاد التوتر بين البلدين مرة أخرى بشأن إقليم الصحراء الغربية ، فالجزائر تقف بجانب المغرب و موريتانيا لتصفية الاستعمار الإسباني لكن لا تقبل بتقسيم الإقليم بين موريتانيا و المغرب[1].

تم عرض هذه الأزمة على جامعة الدول العربية التي حاولت احتواء الموقف و دعت بعض الدول للقيام بالوساطة بين البلدين مثل مصر و تونس و ليبيا و غيرها ، و دعت الجامعة الدولتين لإيقاف جميع العمليات العسكرية و لكن فيما بعد ثبت أن جامعة الدول العربية عاجزة عن إيجاد حل جذري لإنهاء تلك الأزمة و ذلك فتح المجال لعرض الأزمة على هيئة الأمم المتحدة و بذلك جامعة الدول العربية فقدت ذمام الأمور بخروج الأزمات العربية – العربية و النزاعات الأهلية العربية من أيدي الجامعة و ذلك يعود لعدم وجود قوة ملزمة فعالة تلزم الدول العربية على تنفيذ آراء الجامعة و إلا يتم إيقاع عليها ضرر كما يحدث في منظمة الأمم المتحدة من خلال تنفيذ آراء مجلس الآمن.

بالرغم من اهتمام جامعة الدول العربية بمشكلة الصحراء الغربية منذ أوائل السبعينيات، فإن الهدف الأساسي لجامعة الدول العربية كان المطالبة بإنهاء الاستعمار الأسباني من الصحراء، بينما لم تتمكن جامعة الدول العربية من السعي لإنهاء المشكلة والتعمق فيها؛ نظراً للقيود، التي يفرضها ميثاق الجامعة على وسائل وطرق تسوية المنازعات.[2]

[1] فيصل عبد الرؤوف فياض ، '' **موقف جامعة الدول العربية تجاه التغيرات السياسية العربية**, '' رسالة ماجستير , جامعة الأزهر ، 2010- 2012 ص ص:16-18.

[2] جلال يحي وآخرون، **مسألة الحدود المغربية الجزائرية والمشكلة الصحراوية**،القاهرة: دار المعارف ، 1981 ،ص23.

منظمة الأمم المتحدة:

عرف نزاع الصحراء الغربية في بدايته بأنه نزاع ضد الاستعمار شأنه شأن حركات التحرر الوطني لكنه سرعان ما سلك سبيل آخر و هو نزاع ثنائي ضد المغرب و موريتانيا لعدم تقسيم الإقليم ، بعد أن فشلت منظمة الوحدة الإفريقية في إيجاد حل لتلك الأزمة انتقل الأمر إلى هيئة الأمم المتحدة من خلال التصويت على القرارات الداعمة لإعطاء شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره و أيضا عندما تم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لآخذ رأيها في إقليم الصحراء الغربية من حيث وضعه قبل الاستعمار الإسباني ، و النظر في دعوة المغرب بأن هذا الإقليم جزء من أراضيها و نفس الوضع بالنسبة لموريتانيا و النظر أيضا في حق الشعب نفسه و هويته و أخذ رأيه في كيفية إدارة أموره.

فقد قدمت منظمة الأمم المتحدة أكثر من مشروع لحل أزمة الصحراء الغربية و التى كان من ضمنها مخطط التسوية عام 1988 ثم اتفاقية الإطار ثم مشروع التقسيم الذي كان يهدف لتقسيم الصحراء الغربية بين المغرب و جبهة البوليساريو وكان أخر هذه الاقتراحات مشروع الحكم الذاتي للصحراء الغربية عام 2007 ، و على الرغم من ذلك فلن يتم تطبيق أياً من المشاريع السالفة الذكر و ذلك لوجود عراقيل دائمة كانت تحول دون تطبيق تلك الاقتراحات. [1]

قامت منظمة الأمم المتحدة بالعديد من الخطوات من اجل وضع حل نهائي وتسوية عادلة لقضية الصحراء الغربية والمتنازع عليها من قبل المملكة المغربية وجبهة البوليساريو عبر آليات ووسائل دبلوماسية مثل المفاوضات والوساطة وغيرها من الطرق السلمية لتسوية النزاع ، وفي سبيل ذلك قدمت الأمم المتحدة العديد من الحلول لحل القضية الصحراوية والمتمثلة في مايلي:

[1] مصطفى الخلفي ، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية و مشكلة الصحراء الغربية**، المملكة السعودية :مركز الجزيرة للدراسات ،2017،ص

- **في 16 سبتمبر 1991** دخل اتفاق إطلاق النار حيز التنفيذ بعد 16 سنة من الحرب، وينضوي هذا الاتفاق تحت مراقبة بعثة للأمم المتحدة (مينورسو) مكلفة بتنظيم استفتاء لتقرير مصير[1]

- 02 افريل 2002 لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة وأثناء عقد دورتها 58 بجنيف تصادق بالجماع (53 دولة) على لائحة اقترحتها الجزائر تطالب من خللها تنفيذ مخطط الاستفتاء وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وقاد لفت انتباه الملاحظين عدم اعتراض ممثل المغرب عن ممثل البوليزاريو الذي يطالب بالكشف عن مئات الصحراويين المفقودين بالسجون المغربية عددهم : 378 ،منهم نساء73، وقال: إن 57 منهم توفوا في السجن، كما يطالب اللجنة المذكورة دعم دعوة جمعية الحقوقين الأمريكان بإنشاء لجنة مستقلة لمعالجة مجمل ظاهرة المفقودين وانتهاكات حقوق الإنسان .

وفي نفس هذا اليوم، وأثناء وجوده بالمغرب العربي في جولة له بدول المنطقة الممثل الاممي "جيمس بيكر" يصرح: "إن المخطط الاممي لم يمت ولكن هو في طريق مسدود، وإنه يواجه مشاكل، مشاكل جدية... من جديد العملية هي مجمدة لمصاعب كبيرة جدا.

- **في جويلية 2003** أكدت الأمم المتحدة دعم مخطط وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر* الذي ينص على تنظيم استفتاء بعد خمس سنوات من الحكم الذاتي، لكن الرباط رفضته.

[1] - إعداد/ قسم البحوث والدراسات، جبهة_البوليساريو، متحصل عليها من موقع الالكتروني :**https://www.aljazeera.net/** ، بتاريخ 2019/04/18م،علي الساعة 21:15 .

*جيمس بيكر:محامي وسياسي أمريكي شغل منصب رئيس موظفي البيت الأبيض ووزير الخارجية في عهد الرئيس رولند ريجان وكان زير الخارجية ورئيس أركان البيت الأبيض مجدد في إدارة الرئيس جورج بوش.

- **في 11 افريل 2007** قدمت الرباط للأمم المتحدة مخططا ينص على "حكم ذاتي موسع" تحت السيادة المغربية، رفضته جبهة البوليساريو مؤكدة على مطالبتها باحترام "حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره."

- **وفي مارس 2012** انتهت تاسع جولات الاجتماعات غير الرسمية بين المغرب والبوليساريو في مانهاست الأمريكية إلى نفق مسدود. وباتت المفاوضات، التي ترعاها الأمم المتحدة بين الطرفين منذ 2007، معلقة منذ ذلك الحين في ظل تشبث كليهما بمواقفه.

توترات بين الأمم المتحدة والمغرب

- في 8 مارس 2016 اتهمت الحكومة المغربية الأمين العام للأمم المتحدة حينها بان كي مون بـ"الوقوع في انزلقات" خلال زيارته مطلع نفس الشهر مخيما للاجئين الصحراويين في الجزائر، وأدان وزير الخارجية المغربي استخدام كلمة "احتلال" من طرف الأمين العام الأممي لوصف الوضع في الصحراء الغربية.[1]

- وفي 16 أوت عين الرئيس الألماني السابق **هورست كولر*** مبعوثا أمميا جديدا. وقام بعد ذلك بزيارة الرباط والجزائر وكذلك تندوف الواقعة في الغرب الجزائري حيث يوجد مقر "الجمهورية العربية الصحراوية" وعدة مخيمات للاجئين.

إعداد/ قسم البحوث والدراسات، جبهة_البوليساريو : https://www.aljazeera.net، ، نفس المرجع

– وفي 27 أبريل 2018 مدد مجلس الأمن الدولي مهمة بعثة قوات القبعات الزرق الأممية في الصحراء الغربية لمدة 6 أشهر فقط تحت ضغط الولايات المتحدة التي اعتبرت أن تقليص مدة هذه الولاية سيدفع أطراف النزاع للعودة إلى طاولة المفاوضات.

– وفي 29 سبتمبر 2018 دعا "**هورست كولر**" المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو وموريتانيا، بعد جولته الثانية في المنطقة جوان، إلى محادثات في 5 و6 ديسمبر حول "طاولة مستديرة" في جنيف من أجل استئناف المفاوضات المتوقفة منذ 2012، حيث سارعت الأمم المتحدة إلى إصدار توجيهات إلى الأطراف المشاركة في المحادثات التي يشرف عليها "**هورست كولر**"، المبعوث الأممي إلى الصحراء.

ورحب "**أنطونيو غوتيريس**"*، الأمين العام للأمم المتحدة، بقرار المغرب و"البوليساريو" والجزائر وموريتانيا بقبول دعوة مبعوثه الشخصي، للمشاركة في اجتماع مائدة مستديرة أولى، في جنيف يومي 5 و6 ديسمبر 2018 .[1]

وجاء في البلاغ الأممي أن "**غوتيريس**" "يكرر تأكيد ودعمه الثابت لمبعوثه الشخصي ولجهوده الرامية إلى إعادة إطلاق عملية التفاوض، تماشيا مع قرار مجلس الأمن 2440 المؤرخ في 31 أكتوبر 2018. ويحث الجميع على المشاركة بحسن نية في المناقشات ودون شروط مسبقة وبروح بناءة".

1 **الصحراء الغربية: المحطات الكبرى لنزاع عمره أكثر من أربعة عقود**

* هورست كولر: من مواليد 22 فبراير 1943 بولنداهو رئيس جمهورية ألمانيا من 1 يوليو 2004 إلى 31 مايو .2010 كان إلى غاية 4 مارس 2004 المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

* **أنطونيو غوتيريس** سياسي برتغالي كان رئيس وزراء البرتغال من 1995 حتى 2002. كما تولى لفترة رئاسة الأممية الاشتراكية .وشغل أيضاً منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جويلية 2005 حتى ديسمبر 2015. في 5 أكتوبر 2016 اختاره مجلس الأمن ليكون الأمين العام للأمم المتحدة خلفاً لبان كي مون.

المبحث الثاني : تأثير أزمة الصحراء الغربية على تطور العلاقات المغربية الجزائرية

من الواضح أن العلاقات المغربية الجزائرية وتطورها كان لها انعكاساتها المختلفة سواء على مشكلة الصحراء الغربية أو على مستوى العلاقات بين دول المغرب العربي كلها، حيث أثر ذلك على عملية الاندماج المغربي المتوقف منذ فترة طويلة، وكذلك كان لها تداعيات على التفاعل مع السياسات الأوروبية والأمريكية الموجهة للمنطقة، وعلى الرغم من فترات التعاون والهدوء النسبي التي شهدتها العلاقات بين البلدين إلا أن السمة الغالبة لها منذ استقلال الجزائر عام 1962 هي التوتر والصراع، والتناقض الحاد بين البلدين بشأن قضية الصحراء الغربية بصفة خاصة.

المطلب الأول : انعكاس تطور القضية الصحراوية علي العلاقات الثنائية المغربية الجزائرية

تسببت أزمة الصحراء الغربية في خلق التوتر الذي لطالما ازداد بمرور الوقت في العلاقات المغربية الجزائرية ، وعلى الرغم من فترات التعاون والهدوء النسبي التي عرفتها العلاقات فإن السمة الغالبة لها منذ حصول الجزائر على استقلالها عام 1962 هي التوتر مما يكشف عمق الأسباب المنتجة لهذه الوضعية نتيجة السياسات الاستعمارية التي تسببت في زرع الثغرات وخلق المشاكل الحدودية والسياسية مما أدى إلى زيادة تعقد الملفات المطروحة بين البلدين الذين اقتربا في محطات سابقة من حافة المواجهة العسكرية المفتوحة حيث يلقى كل طرف سبب الصراع على الآخر , فيتهم المغرب جاره الجزائري تحديدا بافتعال الصراع على الصحراء الغربية التي تعدها أراضى مغربية ، وترد الجزائر بأن لا علاقة لها بهذا الصراع الموجود على طاولة الأمم المتحدة منذ سنوات طويلة ، لكنها لا تخفى مساندتها لجبهة البوليساريو في مطلب تقرير المصير[1].

[1] مسعود شعنان، مرجع سابق، ص99.

وإلى جانب عدم التنازل عن هذه الاتهامات فلم يتنازل أيضا كل طرف من أطراف النزاع عما يرى فيه مصلحة في ضم الصحراء الغربية أو استقلالها ، فإن المغرب لا يريد التفريط في إقليم يحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفوسفات كما يرى المغرب أن الحدود التي ورثها عن الاستعمار هي حدودا تآمرية على أرض المملكة التاريخية باقتطاف تندوف للجزائر وكل أراضى موريتانيا ، والجزائر ترى في ضم إقليم الصحراء للمغرب تشجيعا لمطامعه التوسعية على حسابها ، أما موريتانيا التي أعلنت المطالبة بالصحراء الغربية عام (1975) أي قبل أن تحصل على استقلالها فإنها رأت في ضم نصيبها من الصحراء الغربية وهو (وادي الذهب) توحيدا للمجموعة وإبعاد خطر احتمال عودة المغرب إلى المطالبة بضمها ، وإن كانت ستخسر الجزائر حليفها الأسبق الذي قدم لها الدعم الاقتصادي والسياسي ، والبوليساريو ترى أن الصحراء ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم إسبانيا أيام الاحتلال ، بل إن الصحراويين شعب له هويته الخاصة وإرادته التي يجب احترامها ، وأن الصحراويين الذين أخرجوا الأسبان بالمقاومة المسلحة قادرون على مواصلة الكفاح حتى إقامة الدولة المستقلة ، فإن الأسبان كانوا قد أخضعوا المنطقة الصحراوية لعدة تقسيمات إدارية استهدفت عزل الإقليم الصحراوي عن امتداداته في المغرب وموريتانيا والجزائر ، بالإضافة إلى تقطيع الإقليم الصحراوي ذاته أيضا إلى مناطق منفصلة عن بعضها تخضع كل منها لسلطة مستقلة عن الأخرى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن عوامل التاريخ والجغرافيا التي كانت ضد المشروع الأسباني في الصحراء كانت قد قوت من مطلب الاستقلال في الصحراء بعد استقلال الجارتين المغرب وموريتانيا وأيضا بعد الانتصارات التي حققتها الثورة الجزائرية على المستوى الإقليمي ، وبذلك تعددت أسباب تعمق مطلب استقلال الصحراء ما بين عوامل خارجية أسسها الاستعمار قبل انسحابه، وعوامل داخلية نتيجة المتغيرات الإقليمية في المنطقة[1].

[1] الداهية ولد محمد فال ، مرجع سابق ص5.

وقد تأثرت العلاقات السائدة بين الأطراف المتنازعة بشكل عام وبين دولتي المغرب والجزائر بشكل خاص بتلك المتغيرات ونتائجها ، فقد مرت العلاقات المغربية الجزائرية بمراحل مختلفة تأثرا بالتغيرات التي مرت بها قضية الصحراء الغربية ، فقد كانت ومازالت تلك القضية من أهم العناصر المؤثرة في العلاقات بين الدولتين ، فقد اختلفت تلك العلاقات مابين المواجهة العسكرية حيناً ، والمقاطعة حيناً ، والتعاون النسبي حيناً آخر ، ففي عهد الرئيس الجزائري أحمد بن بلة والرئيس المغربي الحسن الثاني اندلعت (حرب الرمال عام 1963) وكان ذلك الصراع حول السيادة على منطقة تندوف ، فقد تميزت تلك الفترة بالمواجهة المسلحة التي انتهت بوساطة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ، فقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية بإرساء اتفاقية لوقف نهائي لإطلاق النار في 1964 ، ولكن على الرغم من انتهاؤه فإن ذلك الصراع خلف توترا مزمنا في العلاقات المغربية الجزائرية مازال له من آثار حتى الآن. [1]

وقد أتسمت العلاقات بين البلدين بقطيعة دامت لأكثر من عشر سنوات توقفت فيها العلاقات والزيارات بين البلدين وكان ذلك في بداية عهد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بالتزامن أيضاً مع عهد ملك المغرب محمد السادس بن الحسن ، ولكن الآن فقد شهدت العلاقات المغربية الجزائرية تطورا جدياً ، فقد شهدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عدة اجتماعات تم التصريح بها بأنها ستكون بمثابة بداية لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين أكبر بلدين بالمغرب العربي بعد قطيعة دامت لسنوات طوال ، فقد وضعت الرسالة الخاصة التي بعث بها العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى نظيره الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة حدا لحالة الجمود والقطيعة بين البلدين ، وقد تمثل أول تطور لهذه التغيرات في إلغاء التأشيرة بين البلدين وتستمر

[1] جاسم شعلان ، **مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي (بحث في الجغرافيا السياسية)** ، مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية المجلد 19 / العدد 4: 2011، ص 675

الرحلات الجوية بينهما ولكن في المقابل تستمر الحدود البرية بينهما مغلقة، وبذلك فإن ما حدث في الآونة الأخيرة يعد تغيرا نسبيا مشهودا بين البلدين[1].

وقد تزامنت تلك الاجتماعات مع رغبة أبدتها المغرب أثناء تأدية وفد مغربي رفيع المستوى زيارة إلى الجزائر ، فقد أبدت المغرب رغبتها في العودة إلى أحضان الإتحاد الإفريقي*، وجاء في البيان الذي أعقب اللقاء أن المباحثات شملت مواضيع الأمن الإقليمي سيما مكافحة الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة والهجرة الغير شرعية وإشكاليات التنمية وتبادل وجهات النظر حول التحديات التي تواجهها إفريقيا والعالم العربي في حضور المسئول الأول في جهاز المخابرات لكلا البلدين ، مما يعنى جدية السياسات الناتجة عن تلك الزيارة ، كما يعنى انتقال العلاقة بين البلدين من بؤرة الصراع القائم على الوضع القانوني للصحراء الغربية إلى قضايا متنوعة أخرى وتجنب تأثير ذلك الملف على العلاقات بين البلدين وذلك برغم تمسك كلا من الطرفين بموقفه من تجاه القضية.

وقد وافق بالفعل قادة الإتحاد الإفريقي على عودة المغرب إلى المنظمة ليصبح العضو الخامس والخمسين بعد مرور 32 عاما على انسحاب الرباط من الإتحاد ، وقد جاء القرار في جلسة مغلقة في القمة الإفريقية المنعقدة في إثيوبيا ، غير أن المصادقة على عودة الرباط تمت دون ربطها بأي قرار بشأن نزاع الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو ، فيذكر أن الجزائر لا تعارض من حيث المبدأ عودة المغرب إلى الإتحاد الإفريقي لكنها لن ترضى بخروج الجمهورية الصحراوية التي يتعرف بها عدد واسع من الدول الإفريقية كشرط لهذه العودة ، وجاء ذلك بموافقة 39 دولة على عودة المغرب للإتحاد من أصل 54 دولة ، فقد تمت العودة مع استمرار نزاع الصحراء الغربية.

[1] عبد النبي مصطفى، مرجع سابق، ص222 .

وبذلك فإن العلاقات المغربية الجزائرية لم تشهد وتيرة واحدة ، بل تعددت أنماط العلاقة بين البلدين تأثرا بالملفات الحدودية عامة وملف الصحراء الغربية خاصة ، فتعددت بتعدد الأسباب التي أنتجت كل مثل تلك الصراعات بين الدولتين ، من أسباب استعمارية توغلت في أدق شقوق الملفات ، فقد كانت سيكس بيكو حاضرة بالروح والفلسفة والأيديولوجية المحترفة في خلق النزاعات التي لا تنته بين الدول والشعوب ، وقد انعكس كل ذلك على مراحل تطور العلاقات بين عدة مراحل تمت فيها مواجهات تارة وقطيعة تارة ودبلوماسية تارة أخرى ، فإن محور الصراع ليس مجرد قضية يسهل التعامل معها ، بل تمثل الصحراء الغربية إقليما صحراويا يمتد على حدود واسعة بين المغرب والجزائر وموريتانيا مما يمثل أهمية حدودية لكلا منهم ، هذا

فضلا عن اكتشاف ما يحتويه الإقليم من أهمية اقتصادية تتمثل فى معدل إنتاج الفوسفات والمعادن بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي المميز .[1]

ولذلك يبقى الملف عالقا لعدم تنازل كلا من الأطراف المتنازعة عما تراه حقا لها فى الإقليم، وحتى من انسحب من أطرافه فكان جبرا وليس خيارا ، فلم تنسحب موريتانيا إلا بعدما تكبدته من خسارة نتيجة المواجهات لمسلحة ، وبذلك فعلى الرغم من تلك التغيرات النسبية تبقى محادثات القضية عالقة [2].

[1] مسعود شعبان، مرجع سابق، ص32.

[2] منتصر سعيد حموده،**الحدود الدولية**،مصر: دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، 2013.ص44

المبحث الثالث : سيناريوهات حل النزاع الصحراوي بين المغرب والجزائر

تعود قضية النزاع الصحراوي إلى واجهة الأحداث الدولية بعقد مباحثات بين الأطراف الرئيسية لهذه القضية: المغرب وجبهة البوليساريو، وأيضاً الأطراف الأخرى المعنيّة بالملف، والمتمثلة بالجزائر وموريتانيا، مع إيجاد حل جذري لهذه الأزمة القديمة التي لطالما كانت تستخدم كذريعة لتوسيع رقعة الخلاف بين البلدين والشعبين وإقفال هذه الملف بما يحفظ مصالح مختلف الجهات المعنية ويكرس الاستقرار في الإقليم برمته.

المطلب الأول : تصور مستقبلي لحل القضية الصحراوية وتطور العلاقات المغربية الجزائرية

ركزت الدراسة على مسألة نزاع الصحراء الغربية باعتبارها هي إحدى العوامل المهمة التي أثرت سلباً على العلاقات الجزائرية المغربية، وخصوصاً أن النزاع ما زال ممتد حتى الآن دون التوصل لأي حل، وذلك نظراً لتمسك كل طرف من أطراف النزاع بمطالبه ، وعدم استعدادهم لتقديم أياً من التنازلات في سبيل التوصل لحل للمشكلة وإنهاء النزاع ، الأمر الذي أدى إلى تدخل العديد من الأطراف الخارجية ، مما ساهم في تعقيد الأزمة.

وفي إطار محاولة الدراسة لتقديم تصور مستقبلي لحل تلك لأزمة ، فإن من خلال هده الدراسة سنحاول تقديم بعض السيناريوهات التي قد تفضي إلى إمكانية حدوث توافق بين أطراف النزاع ، حيث توصل إلى أن الحل لابد أن يدور في نطاق سياسي ، ولهدا يري الكثير من الاسترتجين في إطار استشرافي للقضية الصحراوية وحل النزاع المغربي الجزائري مايلي :

1/ لحل النزاع :

- وضع إقليم الصحراء الغربية تحت السيادة المزدوجة من المملكة المغربية والجزائر لمدة زمنية معينة، ثم يشرع في تنظيم استفتاء لكي يخير شعب الصحراء إما أن يبقى تحت السيادة المزدوجة أو الحصول على الاستقلال التام، مثل ما حدث في إمارة أندورا* حيث تخضع لسيادة مزدوجة بين كلاً من أسبانيا وفرنسا[1].

- إعطاء مهلة زمنية لأطراف النزاع من قبل مجلس الأمن، مع التلويح إلى إمكانية المرور إلى المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة التي تعني فرض حل بالقوة، وذلك بقصد الضغط على أطراف النزاع من أجل تقديم تنازلات كيفما كان شكلها وسقفها.
- إنشاء فيدرالية تجمع بين إقليم الصحراء الغربية والمملكة المغربية، لوضع حد للنزاعات الحدودية بين كلاً من المغرب والجزائر.
- ربط الصحراء بالمغرب وفق صياغة يُتفق عليها ضمن مشروع المغرب العربي الكبير، حيث أن بقاء النزاع بدون حل لا شك أنه يؤثر سلباً على وحدة المغرب العربي وخاصة العلاقات المغربية الجزائرية.
- إخراج الإتحاد ألمغاربي من عالم الافتراض إلى عالم الواقع، وجعله كياناً إقليمياً قائماً بحد ذاته، الأمر الذي من شأنه أن يعيد العلاقات لطبيعتها بين الأطراف المتنازعة مما يساهم في حل النزاع بشكل ودي وتفاوضي.

---

[1] رتيبة بوعدمة، **العلاقات المغربية الجزائرية – تفاؤل وتحفظ في الشارع الجزائري** ، الجزائر :**2012**، ص**24**

*إمارة اندرو : كما تدعى أيضاً باسم إمارة وديان أندورا ، وهي دولة صغيرة جنوب غرب أوروبا، تقع في جبال البرانس الشرقية وتحدها إسبانيا وفرنسا .تعد أندورا سادس أصغر دولة في أوروبا

- الجزائر والمغرب يعلمان أهمية العمل المشترك بينهما من أجل ضمان استقرار الدول وامن منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل وتدعيم المجال الاقتصادي وانه ليس للبلدين خيارات أخرى وهما ملزمان بالعمل المشترك فيما بينها، وقد عبرت أمريكا أيضا عن أملها في ذلك خلال مناسبات كثيرة، ويبدو أن تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين و تهنئة الجزائر للحكومة المغربية الجديدة بعد الانتخابات التشريعية وفوز الإسلاميين هي مؤشر على احتمال فتح الحدود بين البلدين .[1]

وساطة عربية: وهو مقترح ينظر في الأساس إلى القضية الصحراوية باعتبارها قضية عداء ثنائي بين الجزائر والمغرب قبل أن تكون قضية تقرير مصير للشعب الصحراوي؛ ومن ثم فإن مضمون هذا المقترح أن تقوم شخصية عربية نافذة وذات قبول شخصي لدى النظامين المغربي والجزائري، وكذلك لدى جبهة البوليساريو، بالتوسط لدى هذه الأطراف للجلوس المباشر على مائدة مفاوضات صريحة وجادة من أجل تفكيك طلاسم المشكلة الصحراوية؛ بحيث يتم ترسيم الحدود النهائية بين الجزائر والمغرب، وتمنح الجزائر منفذاً بحرياً على الأطلسي، في حين يمنح الصحراويون حكماً ذاتياً موسعاً تحت هوية مغربية إسلامية ذات سيادة معتبرة للجميع.

- إحياء اتحاد المغرب العربي: وهو أحد الحلول المقترحة بقوة في الآونة الأخيرة، على يد أصوات عديدة، خاصة في الجزائر والمغرب وبعض الأطراف الإقليمية المحبة لمنطقة المغرب العربي، ويقوم في الأساس على محاولة إيجاد صيغة توافقية بين المغرب والجزائر يمكن من خلالها استئناف التعاون المشترك عبر إلغاء تجميد " اتحاد المغرب العربي "، من منطلق الأخطار والتهديدات المشتركة التي تحيط بالمنطقة والتي تدفع كافة أطرافها إلى اتخاذ خطوات إيجابية فاعلة لإنهاء هذا الصراع، باعتبار أن اتحاد

[1] محسن حسن ،**أزمة الصحراء الغربية الأسباب والتوقعات**، مركز برق للأبحاث والدرسات 2017

المغرب العربي يمثل أقرب الكيانات والتحالفات في منطقة الصراع لإحداث وتهيئة أجواء مواتية لتنحية الخلافات وتفكيك الإشكاليات المعقدة للمشكلة الصحراوية وغيرها من مشكلات المغرب العربي.

2/سيناريوهات مستقبلية محتملة:

بخصوص المآلات المستقبلية المحتملة للقضية الصحراوية، فإنها غالباً ستدور في فلك السيناريوهات المتوقعة الآتية:

– السيناريو الأول: بقاء أزمة الصحراء على حالها المتأزم والمتأرجح بين مواقف الأطراف المتنازعة عليها، مع استمرار التدخلات الدولية في أوقات اشتداد الصدام بين تلك الأطراف لنزع فتيل اشتعال حرب جديدة في منطقة المغرب العربي، وهو ما يعني ديمومة إدراج قضية الصحراء ضمن مقتضيات قانون المادة السادسة من الميثاق الأممي والمؤكد على إيجاد حل سلمي ترضى عنه أطراف النزاع.

– السيناريو الثاني: قيام مجلس الأمن الدولي بممارسة ضغوط على أطراف الصراع من خلال التلويح الضمني والخفي بإمكانية إدراج القضية ضمن الفصل السابع، حال تجمدت مواقف المتنازعين في القضية. وفي هذا الإطار قد تعود للواجهة بعض المقترحات الماضية في أثواب وأشكال وأنماط جديدة بهدف خلخلة الجمود واستكشاف طبائع التعاطي مجدداً مع تلك المقترحات وغيرها.

– السيناريو الثالث: بروز زعامات وكيانات جديدة ومؤثرة في الصحراء الغربية، قد تتجاوز أطراف الصراع وتدشن لواقع جديد لم يكن في الحسبان، وغالباً ما ستكون هذه الكيانات والزعامات مزروعة ومدفوعة عبر تكتلات دولية لها اعتبارات ومصالح خاصة، كما يمكن أن تكون كيانات أصيلة نابعة من عمق المناصرين للقضية الصحراوية، بحيث يتوقع لأيٍ من تلك الكيانات أن تتمكن من بسط نفوذها وفق رؤى استراتيجية زمانية ومكانية تتيح لها تشكيل واقع ميداني مختلف قد ينتج عنه بزوغ الجمهورية السادسة في منطقة الصراع.

– السيناريو الرابع: نشوب حرب جديدة، وهو احتمال مستقبلي قائم وموجود، خاصة في حال انسداد الأفق

السياسي والتفاوضي بشأن الحل في الصحراء، وهو ما يمكن أن يكون نتيجة طبيعية لحالة الاحتكاك العسكري الدائم عبر الحدود بين أطراف الصراع، وبدعم محتمل من بعض الحركات الانفصالية المتأهبة في الصحراء.

السيناريو الخامس: قيام مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بتجميد (مؤقت) للقضية الصحراوية على المستوى الأممي، مع سحب بعثة المينورسو نتيجة المواقف الصارمة لطرفي الصراع، وهو احتمال ضعيف رغم كونه وارداً؛ وذلك إما لرفع الحرج عن المجتمع الدولي بخصوص قضية الصحراء، أو لحتمية الرغبة الدولية في إيجاد ذريعة رسمية معلنة للتدخل في شئون المنطقة ومنها منطقة المغرب العربي عبر القضية ذاتها، حماية للمصالح الدولية وتحركاً منطقياً في إطار التنافس الدولي على ثروات المنطقة.

السيناريو السادس: حدوث تحولات ضعف جذرية لدى أحد طرفي الصراع (المغرب / البوليساريو) تقصي به خارج المشهد السياسي للقضية، وتعد جبهة البوليساريو هي الأقرب لهذه التحولات بفعل ما تمر به من أزمات، وكذلك بفعل احتمالات حدوث تحول جذري في الموقف الجزائري من القضية، ومن ثم قد ينتج عن ذلك تحولات في الموقف الدولي ربما يترتب عليها تجميد القضية وضم الصحراء كاملة إلى المملكة المغربية، ومن ثم ضياع حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

خلاصة الفصل الثالث

وتأسيسا على ما سبق تصبح احتمالات تسوية الخلافات المغربة الجزائرية وحصول انفراج في العلاقات البينية مسالة متعددة في المستقبل بل إن الأفق الأكثر احتمالا هو استمرار الوضع الحالي والدي يشبه حالة حرب باردة متحكم فيها ومع وجود محاولات دولية لحل المشكلة فإن مستقبل النزاع يظل مطبوعا بالتأزم نظرا لالتزام كل طرف بموقفه وعدم الاستعداد لتقديم تنازل للآخر.

وعلى الرغم من هذا هناك حالة تفاؤلية، تبقى مسألة تطبيع العلاقات مرهونة بحل قضية الصحراء الغربية وفتح الحدود بين البلدين.

وفي انتظار حل النزاع بين المغرب والجزائر، فستبقى مشكلة الصحراء دون حسم نهائي، حيث إن الخلاف بين البلدين حال دون طي الملف بشكل كامل، وهو ما جعل العديد من المراقبين يدعون إلى إدخال الجزائر كطرف ثالث، بالإضافة إلى المغرب والبوليساريو، في المفاوضات حول مسألة الصحراء، التي يرعاها المبعوث الأممي كريستوف روس.

الخاتمة

الخاتمة

شهد التاريخ السياسي لدول المغرب العربي عدة نزاعات حدودية فيما بينها أبرزها النزاع الحدودي المغربي الجزائري، وكذا النزاع في الصحراء الغربية ورغم الوساطة لضمان التهدئة على مرّ السنوات الماضية، يستمر الصراع في التصاعد بين حين وآخر، من خلال الحرب الإعلامية أو المناوشات العسكرية ، فالعلاقات المغربية الجزائرية شهدت سلسلة من الأحداث بدءاً بحرب الرمال في سنة 1936 والتي شكلت محور الأزمة بين الطرفين ، أوثرت سلبا على سير العلاقات بينهما، بالإضافة إلى قضية الحدود وقضية الصحراء الغربية ، الذي يعتبر موقف الجزائر حولها متعلق بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .

أما الموقف المغربي فهو لطالما اعتبر أن الصحراء هي امتداد لإقليمه في الحدود الجنوبية ، وهذا من خلال مبدأ الحق التاريخي ، وشكلت هاتين النقطتين سبباً رئيسيا في زيادة حدة التوتر بينهما ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية المركزية التي ترى أن "المأزق الأمني في العلاقات المغربية الجزائرية قائم على الشك في النوايا وكذا بالموروث التاريخي المحدد لإدراكات الطرفين لبعضهما البعض" .

وفي انتظار حل النزاع بين المغرب والجزائر، فستبقى مشكلة الصحراء دون حسم نهائي، حيث إن الخلاف بين البلدين حال دون طي الملف بشكل كامل، وهو ما جعل العديد من المراقبين يدعون إلى إدخال الجزائر كطرف ثالث، بالإضافة إلى المغرب والبوليساريو، في المفاوضات حول مسألة الصحراء.

تأسيسا على ما سبق ، تصبح احتمالات تسوية الخلافات المغربية الجزائرية وحصول انفراج في العلاقات البينية مسألة جد صعبة في المستقبل ، بل إن الأفق الأكثر احتمالا هو استمرار الوضع الحالي والذي يشبه حالة حرب باردة متحكم فيها حتى إذا لم يكن هناك أمل في السلم بين الدواتين المتجاورتين على المدى القريب ، فنشوب حرب عسكرية بينهما أمر مستبعد رغم حالة التوتر بين الطرفين ، إذ هذا ليس في

الخاتمة

صالح أي منهما ، خصوصا مع الأوضاع المتأججة والمحتقنة التي تعيشها المنطقة العربية ، وعلى أي حال فلدى كل من المغرب والجزائر مشاكل داخلية عويصة ، تغني كل منهما عن الدخول في معركة صفرية. ويمكن حل هذا النزاع الذي طال أمده ، إذا ما كانت هناك ا ردة سياسية حقيقية لدى كل من النظام الحاكم في المغرب والجزائر ، والانخراط معاً في حوار تشاركي جدي ، محاولان من خلاله القيام بالمراجعة الجذرية لأسباب النزاع الحقيقة ، أو التوصل إلى تسوية متوافق عليها ، ولاسيما إذا تم ذلك بمساعدة أطراف إقليمية ودولية لوضع حد لهذا المأزق الأمني ، واجاد حل مقنع لقضية الصحراء الغربية وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي ترى أن نجاح بناء الثقة بين المغرب والجزائر مرتبط أساسا بالإرادة السياسية للبلدين.

علي ماسبق، يتضح أن تجاوز الجوار الصعب ببعديه الجيوسياسي والجيواستراتيجي، وتطبيع العالقات الثنائية بين المغرب والجزائر، وتجاوز حالة اللاحرب واللاسلم، والمساهمة في صنع سلام دائم، كلّ دلك مرتهن بتصفية القضايا المتعلقة بينهما .

وفي صدارة هذه القضايا قضية الحدود البرية، وقضية الصحراء .فإيجاد حلّ لهذا النزاع لا يمكن فصله عن نقاش جاد ومسؤول يفضي إلى نموذج إيجابي من حسن الجوار والتعاون، وخصوصا المنطقة تعيشً تحديات أمنية عديدةً. فقد أصبحت منطقة الساحل والصحراء مرتعا للجامعات الإرهابية التي كشف خطورتها التدخل الفرنسي في شامل مالي، علاوة على قضايا الهجرة والمخدرات، والتهريب ، وهو مايفوت على المنطقة فرصا تنموية حقيقية ، في زمن أصبح فيه التكتل ضرورة ملحة . وهكذا ينبغي أن تسود قيم التقارب والتعاون بين الطرفين، وأن يسود التعامل الايجابي مع المتغيرات الاسترتيجية في المنطقة.

المراجع

1/ المراجع باللغة العربية

ا/ الكتب :

1 - الجابري محمد عابد، **وحدة المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1987.

2 - العيدروس محمد حسن ، **الحدود العربية العربية في الجزيرة العربية** ، دار الكتاب الحديث مصر ،2008 .

3 – الخلفي مصطفي، **ازمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية**، مركز الجزيرة للدراسات، المملكة العربية السعودية ، 2017.

4 - الشامي علي ، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي** ، دار الحكمة للنشر ، بيروت ، 1980 .

5 - الجابري محمد عابد، **وحدة المغرب العربي** ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987.

6 – الكاتب مصطفي محمد بادي، **النزاع في الصحراء الغربية،بين حق القوة وقوة الحق** ،دار المختار، بيروت 1998.

7 – بطرس بطرس غالي، **جامعة الدول العربية وتسرية المنازعات المحلية** ، دار الطباعة العربية ، مصر 1977.

8 - طه فيصل عبد الرحمان علي، **القانون الدولي ومنازعات الحدود** ، ط2 ،دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ،1999 .

9 - مانع جمال عبد الناصر ، **القانون الدولي العام (المدخل والمصادر –المجال الوطني للدولة)** ،د ط ،دار الكتاب الحديث، مصر ،2008 .

10 - نوري مرز جعفر ، **المنازعات الإقليمية في ضوء القانون الدولي المعاصر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1999 .

11 - عمر سعد الله ، **القانون الدولي للحدود الجزء الأول** ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2003 .

12 - عمر سعد الله ، **الحدود الدولية (النظرية والتطبيق)** ، دط ،دار هوبة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،2007 .

13 - عمر سعد الله، **المطول في القانون الدولي للحدود** ، دط ،الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010.

14 – عباس عبد الرزاق، **الجغرافيا السياسية مع التركيز علي المفاهيم الجيوبولتكية**، مطبعة اسعد ،بغداد ، 1976.

15 – علال الأزهر، **الوحدة والتجزئة في المغرب العربي** ، دار الخاطر ، 1988.

16 – عبد القادر الرزين المخادمي ، **نزعات الحدود العربية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ،

17 - رضوان محمد ، **منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية** ، إفريقيا الشرق ،الجزائر ،1999 .

18 - غالية إسماعيل معراف ، **الأمم المتحدة والنزعات الإقليمية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 .

19– محسن حسن ،**أزمة الصحراء الغربية الأسباب والتوقعات**،مركز برق للأبحاث والدراسات 2017.

20– محمد كريم جبار الخاقاني، **دور الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية**،جامعة بغداد:المركز الديمقراطي العربى،20 يونيو 2018

ب/ الأطروحات والرسائل :

21- بن بودريو مصطفي، **دور محكمة العدل الدولية في شؤون نزعات الحدودية** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار ، كلية الحقوق والعلوم السياسة ،عنابة ،2014-2015.

22– شعنان مسعود، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية** ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعةالجزائر،2007.

ج/ المقالات :

23- الداهية ولد محمد فال، **أراء قضية الصحراء مقاربة حلول** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد37، 2013.

24- مازن إسماعيل الرمضاني ، **الصراع الدولي في إفريقيا والأمن القومي العربي** ، مجلة الأمن والجماهير ، العراق ، العدد 12 ،1985 .

25–محمد مزيان ،**المغرب والجزائر الجوار الصعب**، العدد 13 ، 42 ديسمبر/ جانفي 2015.

د/ الدوريات :

26- غالي بطرس بطرس وآخرون ، **ملف حرب الصحراء الغربية** ، **السياسة الدولية** ، العدد 44 ، افريل 1976 .

27- احمد مهابة ، **مشكلات الحدود في المغرب العربي** ، **السياسة الدولية** ، عدد 89 ، 1987

28-جاسم شعلان ،**مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي (بحث في الجغرافيا السياسية)** ،مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية ،المجلد 19 ،العدد 4: 2011.

هـ/ المواقع الالكترونية :

29-إعداد/ قسم البحوث والدراسات، جبهة_البوليساريو، متحصل عليها من موقع الالكتروني :/**https://www.aljazeera.net** ، بتاريخ 2019/04/18م،علي الساعة 21:15 .

30-موسوعة مقاتل من الصحراء ،النزاع حول الصحراء الغربية وتباين مواقف أطراف النزاع،المتوفر على الرابط التالي :

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Polesario/sec05.doc_cvt.htm، تاريخ النشر 2018/05/11،على الساعة16:30

2/ المراجع باللغة الأجنبية :

الكتب :

31- Philippe Blachér. Droit des relations internationales. 3 edition. LexisNexisLitec. France. 2008.

الفهرس

الآية

إهداء

شكر وعرفان

مقدمة .....أ

الفصل الأول : المضامين النظرية المفاهمية للنزاعات الحدودية

المبحث الأول : ماهية النزاعات الحدودية 17

المطلب الأول : مفهوم النزاعات الحدودية الدولية البرية.....17

المطلب الثاني : الفرق بين النزاع الحدودي والنزاع الإقليمي.....22

المبحث الثاني : الخلفية الواقعية لتصنيف النزعات الحدودية الدولية.....25

المطلب الأول : أقسام النزاعات الحدود الدولية البرية.....25

المطلب الثاني : أسباب النزاعات الحدود الدولية البرية.....27

خلاصة الفصل الأول.....32

الفصل الثاني : النزاع الحدودي المغربي الجزائري

المبحث الأول : تطور النزاع الحدودي المغربي الجزائري 36

المطلب الأول : التصور المغربي للحدود : مبدأ الحق التاريخي.....37

المطلب الثاني : التصور الجزائري للحدود : مبدأ الحدود الموروثة.....40

المبحث الثاني : تطور النزاع المسلح ومبادرات التسوية السلمية.....43

المطلب الأول : مشكل الحدود وتطور النزاع المسلح بين البلدين.....43

المطلب الثاني : مبادرات التسوية السلمية بين البلدين.....45

خلاصة الفصل الثاني.....48

الفصل الثالث: قضية الصحراء وأثرها علي العلاقات المغربية الجزائرية

المبحث الأول : المواقف الدولية تجاه قضية الصحراء الغربية.....52

المطلب الأول : البعد التاريخي لازمة الصحراء الغربية.....53

المطلب الثاني: مواقف أطراف النزاع تجاه قضية الصحراوية.....54

المطلب الثالث : موقف المنظمات الدولية تجاه أزمة الصحراء الغربية.....59

المبحث الثاني: تأثير أزمة الصحراء الغربية على تطور العلاقات المغربية الجزائرية.....69

المطلب الأول: انعكاس تطور القضية الصحراوية على العلاقات الثنائية (المغربية الجزائرية).....69

المطلب الثاني: تصور مستقبلي لحل القضية الصحراوية وتطور العلاقات المغربية الجزائرية..... 74

خلاصة الفصل الثالث.....79

الخاتمة.....80

قائمة المراجع.....84

الفهرس.....89

ملخص الدراسة.....91

ملخص

تعتبر مشكلة الحدود بين الجزائر والمغرب من أقدم الملفات العالقة في العالم. فمنذ استقلال البلدين عن الفرنسيين، والمشكلة بينهما حول الحدود قائمة. عدد مهم من الباحثين والمهتمين يلومون الدولة الفرنسية، كونها لم ترسم الحدود عند خروجها، وتركتها غامضة. لكن جزءاً آخر يرى أن العناد الذي اتسمت به مواقف حكومات البلدين ساهمت في توسيع الأزمة. تظل القواسم التاريخية والجغرافية المشتركة التي تجمع الشعبين المغربي والجزائري أكثر من تلك التي تفرقهما، ومع ذلك ظلت الحدود بينهما مغلقة لأكثر من عشرين عاما، وظلت عقدة عصية على الحل، رغم أن علاقات البلدين مرت بمراحل مد وجزر تأثرا بمواقفهما المتباينة حول ترسيم الحدود وأزمة الصحراء الغربية.

فإن مسألة إغلاق الحدود بين البلدين، يعود إلى تشبث كل طرف بوجهة نظره الخاصة حول الوضع الجيوسياسي في المنطقة. وبذلك فإن العلاقات المغربية الجزائرية لم تشهد وتيرة واحدة ، بل تعددت أنماط العلاقة بين البلدين تأثرا بالملفات الحدودية عامة وملف الصحراء الغربية خاصة ، فتعددت بتعدد الأسباب التى أنتجت كل مثل تلك الصراعات بين الدولتين ، من أسباب إستعمارية توغلت فى أدق شقوق الملفات ، فقد كانت سايكس بيكو حاضرة بالروح والفلسفة والأيدولوجية المحترفة فى خلق النزاعات التى لا تنتهى بين الدول والشعوب ، وقد إنعكس كل ذلك على مراحل تطور العلاقات بين عدة مراحل تمت فيها مواجهات تارة وقطيعة تارة ودبلوماسية تارة أخرى .

Résumé

Le problème frontalier entre l'Algérie et le Maroc est l'un des plus anciens problèmes en suspens au monde. Depuis l'indépendance des deux pays vis-à-vis des Français, le problème qui les oppose à la frontière existe. Un nombre important de chercheurs et de personnes intéressées blâment l'État français, car il n'a pas tracé la frontière quand il est parti et l'a laissé vague. Mais une autre partie estime que l'obstination des gouvernements des deux pays a contribué à l'expansion de la crise. La contiguïté historique et géographique commune entre les peuples marocain et algérien demeure bien plus que celle qui les divise, mais leurs frontières sont fermées depuis plus de 20 ans et restent un obstacle difficile à surmonter, malgré le fait que les relations des deux pays ont franchi des étapes dans la délimitation de leurs frontières et la crise du Sahara occidental.

La question de la fermeture de la frontière entre les deux pays est due à l'adhésion de chaque partie à sa propre vision de la situation géopolitique de la région. Ainsi, les relations maroco-algériennes n'ont pas connu un rythme unique, mais les fichiers de frontière en général et le fichier du Sahara occidental en particulier ont affecté les relations entre les deux pays, notamment en raison de la colonisation qui a pénétré dans les fissures les plus précises. Présent dans l'esprit, la philosophie et l'idéologie du professionnel dans la création de conflits infinis entre les nations et les peuples, tout cela s'est reflété dans les étapes du développement des relations entre plusieurs étapes au cours desquelles des affrontements ont eu lieu parfois et parfois.